



القراءات الشاذة التي رجحها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على المتواترة
في كتابه «المحتسب»
- جمعاً ودراسة نقدية -

The anomalous readings that Ibn Jinni (d. 392 AH)
prepared based on the Mutawatirah in his book «Al-
Muhtasab»
- A Collection and critical study -

إعداد:

أ. د/ حاتم عبد الرحيم «جلال التميمي»
مدرس التجويد والحفظ، قسم القرآن والدراسات
الإسلامية، كلية القرآن والدراسات الإسلامية،
جامعة القدس، فلسطين

أستاذ التفسير وعلوم القرآن، قسم القرآن
والدراسات الإسلامية، كلية القرآن والدراسات
الإسلامية، جامعة القدس، فلسطين

Prepared by:

Prof : Walid Ahmad Mahmoud Qarout

Teacher of Tajweed and Memorizing
Department of Quran and Islamic Studies
Collage of Quran and Islamic Studies
AlQuds University, Palestine
Email: walid_qarout@yahoo.com

Prof. Hatem AbdelRahim «Jalal Altamimi»

Teacher of Tafsir and Quran Science Department
of Quran and Islamic Studies
Collage of Quran and Islamic Studies
AlQuds University, Palestine
Email: hatem_tamimi@yahoo.com

اعتماد البحث A Research Approving		استلام البحث A Research Receiving
2024/11/03		2024/09/26
نشر البحث A Research publication		
محرم ١٤٤٧هـ - June 2025		
DOI: 10.36046/2323-059-213-001		



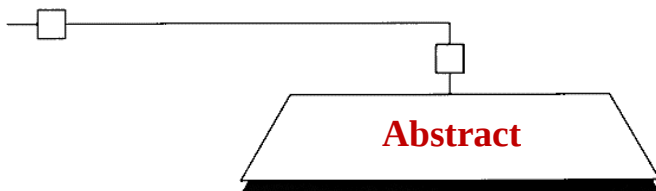
يتضمن هذا البحث تتبعاً لرأي أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) في القراءات الشاذة من حيث فصاحتها وبلاغتها، من خلال كتابه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، مع استقراء للمواضع التي حكم فيها بكون بعض القراءات الشاذة أبلغ من القراءات المتواترة، مع المناقشة لما قاله في تلك المواضع؛ وصولاً إلى الرأي الصواب في كل موضع من تلك المواضع.

ويهدف هذا البحث إلى الدؤد عن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة، وإثبات أن القراءات المتواترة لا يعلوها في بلاغتها أي شيء سواها. وإثبات أن المقياس اللغوي لا يصلح لإثبات صحة قراءة ولا لنفيها.

وقد اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي؛ وذلك باستقراء كتاب (المحتسب)؛ وصولاً إلى إحصاء جميع المواضع التي رجح فيها ابن جني القراءات الشاذة على المتواترة من حيث بلاغتها وفصاحتها. وأتبع الباحثان أيضاً المنهج الوصفي؛ وذلك من خلال مناقشة أقوال ابن جني وبيان الراجح في المسائل التي ذكرها.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان: أن كتاب (المحتسب) تضمن (٢١) موضعاً نص فيها ابن جني صراحةً على تقديم القراءات الشاذة على المتواترة؛ وذلك بعدة ألفاظ؛ نحو: أبلغ، وأقيس... إلخ. وأن ابن جني ركز كثيراً في ترجيحه للقراءات الشاذة على المتواترة على الأوزان الصرفية، ومعاني زيادات الأفعال، وبخاصة صيغة (فَعَلَ).

الكلمات المفتاحية: (القراءات، القراءات الشاذة، ابن جني، المحتسب، بلاغة).



This research includes a follow-up of the opinion of Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH) on the Odd Qira'at in terms of their eloquence and rhetoric, through his book (Al-Muhtasab fi Tabyeen Shawajuh Shawadh al-Qira'at wa al-Idah Anha), with an induction of the places where he ruled that some Odd Qira'at are more eloquent than the Mutawatirah ones, with a discussion of what he said in that place; arriving at the correct opinion in each of those places.

This research aims to defend the Holy Quran and its Qira'at Mutawatirah, and to prove that the Qira'at Mutawatirah are not surpassed in their Odd by anything else. It also aims to prove that the linguistic standard is not suitable for proving the correctness of a Qira'ah or for denying it.

The researchers followed the inductive approach by inducing the book (Al-Muhtasab) to reach a list of all the places where Ibn Jinni outweigh the Odd Qira'at over the Qira'at Mutawatirah in terms of their eloquence and clarity. The researchers also followed the descriptive approach by discussing Ibn Jinni's statements and clarifying the most outweigh in the issues he mentioned.

Among the most prominent results reached by the researchers: The book (Al-Muhtasab) included (21) places in which Ibn Jinni explicitly stated the preference of the Odd Qira'at over the Qira'at Mutawatirah; and that was in several words; such as: more eloquent, and more analogous...etc. Ibn Jinni focused greatly in his preference for the Odd Qira'at over the Qira'at Mutawatirah on the morphological weights, and the meanings of the verb additions, especially the form (fa`ala).

Keywords: (Qira'at, Odd Qira'at, Ibn Jinni, Al-Muhtasab, rhetoric).

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن وأحكمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»^(١)، وعلى آله وصحبه الذين عُنُوا بِحِفْظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فنالوا أَجْرَ الثَّوَابِ وَأَعْظَمُهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ كِتَابَهُ الْخَاتَمَ عَلَى نَبِيِّهِ الْخَاتَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجعله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، وقال -جَلَّ شَأْنُهُ- في وصف القرآن الكريم: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾^(٢) لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١-٤٢]، وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ كتابه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ومن حفظه تعالى لهذا الكتاب أَنْ قَيَّضَ عِلْمَاءَ مُخْلِصِينَ أَثْبَاتًا أَفْذَادًا؛ أَحَاطُوا الْقُرْآنَ بِعَنَائِهِمْ، وَمَيَّزُوا مَا تَوَاتَرَ مِنْ قِرَاءَاتِهِ وَرَوَايَاتِهِ وَاشْتَهَرَ وَاسْتَفَاضَ؛ وَهِيَ الَّتِي تَصِحُّ بِهَا الصَّلَاةُ وَسَائِرُ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرْبَاتِ، مِنَ الشَّاذِّ وَالضَّعِيفِ وَالْمَوْضُوعِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَ ذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَصِحُّ بِهِ الصَّلَاةُ وَسَائِرُ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرْبَاتِ.

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، "الجامع المسند الصحيح". تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط ١)، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، الحديث رقم (٥٠٢٧).

وخالف في ذلك بعض أهل اللغة؛ فوجدوا في الشواذ كثيرًا مما يسعفهم في الاستدلال للعربية: لغة، وصرقًا، ونحوًا. وكان من هذا الفريق العالم اللغوي الكبير أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ)؛ إذ انتصر في كتابه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) للقراءات الشاذة، وجعلها في فصاحتها وبلاغتها مساويةً للمتواترة، بل نصَّ في بعض المواضع على كون الشاذة أبلغ من المتواترة. فكان حريًا دراسة موقفه دراسةً علميةً منهجيةً منصفةً؛ ومناقشة آرائه؛ وصولًا إلى وجه الحق والصواب.

والله موفق والهادي إلى سواء السبيل.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في بيان الحكم الصحيح للقراءات الشاذة؛ من حيث بلاغتها وفصاحتها.

- الرغبة في الانتصار لكتاب الله تعالى في ظلِّ ما يتعرض له من طُغُونٍ وتشكيكٍ؛ وبخاصة ما يكون من ذلك عن طريق القراءات.

- الرغبة في الوقوف على الفروق البلاغية بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة.

أسئلة الدراسة:

يفترض في هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسٍ؛ وهو: ما موقف ابن جني رحمه الله من بلاغة القراءات الشاذة؛ من حيث تفوقها على القراءات المتواترة في البلاغة والفصاحة؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما الموقف العام لابن جني تجاه القراءات الشاذة من خلال كتابه (المحتسب)؟

- ما المواضع التي نصَّ ابن جني في (المحتسب) على كونها أبلغ وأفصح من القراءات المتواترة؟

- ما الأسس التي بنى عليها ابن جني ترجيحاته للقراءة الشاذة وتقييمها؟

أهداف الدراسة:

- الدُّود عن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة.
- إثبات أن القراءات المتواترة لا يعلوها في بلاغتها أي شيء سواها.
- بيان الخطأ في تقديم القراءات الشاذة على المتواترة.
- محاولة الوصول إلى قاعدة ثابتة وحكم علمي منهجي في الحكم على القراءات الشاذة من حيث البلاغة والفصاحة.
- إثبات أن المقياس اللغوي لا يصلح لإثبات صحة قراءة ولا لنفيها.

أهمية الدراسة:

- أنها تتعلق بكتاب من أهم كتب القراءات الشاذة ومصادرها؛ وهو كتاب «المحتسب» لابن جني رحمه الله.
- أنها تأتي في وقت تتعالى فيه الأصوات؛ انتصاراً للقراءات الشاذة، وإعلاءً من شأنها؛ من أجل مساواتها بالمتواترة.
- أنها تتعلق بعلم من أشرف العلوم؛ وهو علم القراءات.
- أنها الأولى -بحسب علم الباحثين- التي تناولت هذا الموضوع.

حدود الدراسة:

- هذا البحث محدودٌ بدراسة القراءات الشاذة التي رجحها ابن جني على القراءات المتواترة، أو جعلها أبلغ منها، أو أفصح منها؛ من خلال كتابه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها). ويشمل ذلك ما ذكره ابن جني بلفظ الترجيح أو يقرب منه؛ نحو: أبلغ، وأفيس، وأشهر، وأفصح... إلخ.

الدراسات السابقة:

- لا يوجد -بحسب علم الباحثين- دراسة علمية تؤصل لموضوع بلاغة القراءات الشاذة من خلال كتاب (المحتسب) لابن جني تأصيلاً علمياً.

منهجية البحث:

- اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي؛ وذلك باستقراء كتاب (المحتسب)؛ وصولاً إلى

إحصاء جميع المواضع التي رجح فيها ابن جنيّ القراءات الشاذّة على المتواترة من حيث بلاغتها وفصاحتها. وأتبع الباحثان أيضاً المنهج الوصفيّ؛ وذلك من خلال مناقشة أقوال ابن جنيّ وبيان الراجح في المسائل التي ذكرها.

خطة البحث

جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة؛ على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها استعراض أدبيات البحث.

تمهيد: وفيه تعريف بابن جنيّ.

المبحث الأول: الموقف العام لابن جنيّ تجاه القراءات الشاذّة.

المبحث الثاني: المواضع التي رجح فيها ابن جنيّ القراءة الشاذّة ومناقشتها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المواضع التي رجّح فيها ابن جنيّ القراءة الشاذّة استناداً إلى علم الصّرف.

المطلب الثاني: المواضع التي رجّح فيها ابن جنيّ القراءة الشاذّة استناداً إلى الدلالات البلاغية والمعاني.

المبحث الثالث: الأسس التي بنى ابن جنيّ عليها ترجيحاته للقراءة الشاذّة وتقييمها.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

تمهيد: التعريف بابن جني^(١)

هو عثمان بن جني الأزديُّ بالولاء، كان أبوه جنيَّ عبدًا روميًّا مملوكًا لسليمان بن فهد الأزديِّ الموصليِّ (ت ٤١١هـ).
(وَجَنِيَّ) بِإِسْكَانِ الْيَاءِ وَلَيْسَ مَنْسُوبًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُعَرَّبٌ (كَيْتِي)^(٢)، ومعناها:

(١) ترجمته في: المفضل بن محمد التنوخي، "تاريخ العلماء النحويين". تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، (ط٢)، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٢م)، ص: ٢٤-٢٥؛ وأحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ)، ١١: ٣١٠-٣١١؛ وعبد الرحمن بن محمد الأنباري، "نزهة الألباء". تحقيق إبراهيم السامرائي، (ط٣)، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٥م)، ص: ٢٤٤-٢٤٦؛ وياقوت بن عبد الله الحموي، "معجم الأدباء". تحقيق إحسان عباس، (ط١)، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ٤: ١٥٨٥-١٦٠١؛ وعلي بن يوسف القفطي، "إنباه الرواة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط١)، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م)، ٢: ٣٣٥-٣٤٠؛ وأحمد بن محمد ابن خلكان، "وفيات الأعيان". تحقيق إحسان عباس، (ط١)، بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م) ٣: ٢٤٦-٢٤٨؛ ومحمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، (ط٣)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ١٧: ١٧-١٩؛ وإسماعيل بن عمر بن كثير، "البداية والنهاية". تحقيق علي شيري، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م)، ١١: ٣٧٩-٣٨١؛ ومحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، "البلغة". (ط١)، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م)، ص: ١٩٤-١٩٥؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، "بغية الوعاة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (صيدا: المكتبة العصرية)، ٢: ١٣٢.

(٢) ابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ٣: ٢٤٨؛ ومحمد بن أبي بكر الدماميني، "شرح الدماميني على مغني اللبيب". تحقيق أحمد عزّو عناية، (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ)، ١: ٤٩٠.

فاضل^(١). كُنِيَّتُهُ أَبُو الْفَتْح. وكان أعور^(٢). وُلِدَ بِالْمَوْصِلِ وقعد للإقراء بها، حتى سافَرَ مع شيخه أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ (ت ٣٧٧هـ) إلى بغداد، ولازمه أربعين سنةً يتعلَّم منه حتى مات، وخلفه ابن جَنِّي، ودرَّس النحو ببغداد بعده. كان إمامًا من أئمة العربيَّة؛ وبخاصة التصريف، وكان حاذقًا مرجعًا لكلِّ مَنْ خاضَ غِمارَ هذا العلم.

كان يحضر عند المتنبّي (ت ٣٥٤هـ) كثيرًا وينظره في شيء من النحو، وقال فيه المتنبّي: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"^(٣). وقال أيضًا: "ابن جَنِّي أَعْرَفُ بشعري مني"^(٤).

قال أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ): "هو القطب في لِسَانِ الْعَرَبِ وإليه انتهت الرِّياسة في الأدب"^(٥). وقال ابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ): "لم يُرَ مثله في توجيه المعاني وشدِّ بيوت القصائد الوثيقة المباني"^(٦).

أخذ عن: أحمد بن محمد المَوْصِلِيِّ الأُخْفَشِ، وأبي علي الفارسي^(٧)، وغيرهما.

(١) علي بن هبة الله ابن ماکولا، "الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف". (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩٠م)، ٢: ٥٨٥.

(٢) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٧: ١٩؛ وابن كثير، "البداية والنهاية"، ١١: ٣٨٠.

(٣) الحموي، "معجم الأدباء"، ٤: ١٥٨٨؛ والسيوطي، "بغية الوعاة"، ٢: ١٣٢.

(٤) الفيروزآبادي، "البلغة"، ص: ١٩٥.

(٥) عبد الملك بن محمد الثعالبي، "يتيمة الدهر". تحقيق محمد مفيد قمحية، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٨٣م)، ١: ١٣٧.

(٦) أحمد بن يحيى العمري، "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار". (ط١)، أبو ظبي: المجمع الثقافي، (١٤٢٣هـ)، ٧: ١١٦.

(٧) السيوطي، "بغية الوعاة"، ١: ٣٨٩.

وأخذ عنه أبو القاسم الثماني، وأبو أحمد عبد السلام البصري، وأبو الحسن علي بن عبيد الله السمسمي، وغيرهم^(١).

وله تصانيف كثيرة؛ منها: «المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» وهو موضوع هذه الدراسة. وكان شيخه أبو علي الفارسي قد عمل كتاب الحجة في القراءات، يحتج فيه للقراءات التي سبها ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، ثم هم بأن يعمل كتاباً للقراءات الشاذة، إلا أن المنية قد عاجلته^(٢)، فجاء تلميذه ابن جني ينوب عنه في ذلك.

ومن تصانيفه أيضاً: «الخصائص»، «التمام في شرح شعر الهذليين»، «سر صناعة الأعزب»، «المنصف في شرح تصريف المازني»، «شرح مستغلق أبيات الحماسة»، «شرح المقصور والممدود»، «الفسر في تفسير ديوان المتنبي»، «تفسير معاني ديوان المتنبي»، «اللعم في العربية مختصر التصريف المعروف بالتصريف الملوكي»، «المذكر والمؤنث»، «ذو القدد»، «شرح الفصيح»، «التلقين»، وغيرها كثير^(٣).

توفي ابن جني سنة ٣٩٢هـ في بغداد^(٤)، رحمه الله تعالى.

-
- (١) كمال الدين الأنباري، "نزهة الألباء"، ص: ٢٤٥-٢٤٦.
- (٢) عثمان بن جني، "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات". تحقيق علي النجدي وآخرين، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م)، ١: ٣٤.
- (٣) ينظر: الحموي، "معجم الأدباء"، ٤: ١٥٩٧-١٦٠٠؛ وابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ٢٤٧: ٣؛ والسيوطي، "بغية الوعاة"، ٢: ١٣٢.
- (٤) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ١١: ٣١٠؛ وابن خلكان، "وفيات الأعيان"، ٣: ٢٤٨؛ والحموي، "معجم الأدباء"، ٤: ١٥٨٥.

المبحث الأول: الموقف العام لابن جني تجاه القراءات الشاذة

اقتضت حكمة الله جل جلاله أن يُنزل القرآن الكريم على سبعة أحرفٍ كما ثبت في الصحيحين وغيرهما^(١)؛ تيسيراً على هذه الأمة المرحومة، وتوحيماً عليهم في قراءة القرآن الكريم، فقرأ المسلمون القرآن الكريم بهذه الأحرف السبعة رَدْحًا من الزمن، ثم ظهر أئمة ثقات مشهورون اعتنوا بهذه الأحرف وحفظوها وقرؤوا بها وأقرؤوا، حتى استفاضت قراءاتهم واشتهرت في الآفاق، وصارت القراءات تُعزى إليهم؛ عزوً عنايةً واهتماماً، لا عزوً إيجادٍ واختراعٍ، وظهر القراء العشرة المعروفون الذين أجمعت الأمة على صحة قراءاتهم، واتصالها بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتصالاً ينفي عنها الريبة والتهمة.

ومن وراء ذلك وُجِدَتْ قراءاتٌ لم تشتهر، ولم تستَفْضَ في الآفاق، بعضها يُروى بأسانيد أحادية، وبعضها يُروى بأسانيد ضعيفة، وبعضها لا يُعرف له سندٌ، واصطُلِحَ على تسمية ذلك كله بـ «القراءات الشاذة»، وأصل الشذوذ في اللغة العربية هو الانفراد عن الجماعة، أو عن الجمهور^(٢)، وليس من معاني الشذوذ الطعن والتُّهْمَةُ مما تحمله الكلمة في هذه الأيام.

وقد استقرَّ رأي العلماء منذ القرنين الثاني والثالث الهجريين على حرمة القراءة

(١) ينظر على سبيل المثال: البخاري، "صحيح البخاري"، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، الحديث رقم (٤٩٩١)؛ ومسلم بن الحجاج النيسابوري، "المسند الصحيح المختصر". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، الحديث رقم (٨١٨).

(٢) ينظر: محمد بن مكرم ابن منظور، "لسان العرب". (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، مادة (شذذ).

بالشواذ، وكون الصلاة تبطل بالقراءة بها^(١)، في حين اهتم نفرٌ من أهل اللغة بتلك القراءات ووجدوا فيها شواهدَ لكثيرٍ من مباحث العربية: لغةً، وصرفاً، ونحوً، ولذا فإنه يصح لديهم الاستشهاد في المباحث اللغوية بالقراءات؛ سواءً في ذلك المتواترة والشاذة، وسواءً أكانت الشاذة مسندةً أم غير مسندة.

حتى وصل الأمر إلى العالم الكبير، والأستاذ التحرير أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الإمام العلم؛ فوضع كتابه الفذ الذي لم يسبق إليه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، انتصر فيه للقراءات الشاذة أيما انتصارٍ، وأعلى من شأنها وبالع في ذلك في مقدمة كتابه قائلاً^(٢): "... وضرباً تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذاً؛ أي: خارجاً عن قراءة القراء السبعة المُقَدَّم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قرائه، مخوفٌ بالروايات من أمامه وورائيه، ولعله -أو كثيرٌ منه- مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم، وزُيِّمَ كان فيه ما تَلَطَّفُ صَنَعْتُهُ، وتَعَنَّفُ بغيره فصاحتُهُ، وَتَمَطَّوْهُ قَوَى أسبابه... ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغاً للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكنَّ غرضنا منه أن نرى وَجْهَ قُوَّةِ ما يُسَمَّى الآن شاذاً، وأنه ضاربٌ في صِحَّةِ الرواية بِجُرَائِهِ، آخِذٌ من سمت العربية مُهْلَةً مَيِّدَانِهِ؛ لئلا يَرَى مُرِيٌّ أَنَّ الْعُدُولَ عنه إِمَّا هو

(١) ينظر: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، "التمهيد". تحقيق سليم محمد عامر ومحمد بشار عواد، (ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٧م)، ٣: ٣٦٨؛ ومحمد بن أحمد السرخسي، "أصول السرخسي". (بيروت: دار المعرفة)، ١: ٢٧٩-٢٨٠؛ ومجيب بن شرف النووي، "المجموع شرح المذهب". (بيروت: دار الفكر)، ٢: ٣٩٢؛ وحسن بن محمد العطار، "حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع". (بيروت: دار الكتب العلمية)، ١: ٢٩٩.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٣٢-٣٣.

عَظُّ مِنْهُ، أَوْ تُهَمَّةٌ لَهُ، ومعاذ الله! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وهذا حُكْمٌ عَامٌّ فِي المعاني والألفاظ، وأَخَذُهُ هُوَ الْأَخْذُ بِهِ، فكيف يَسُوعُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ تَرْفُضَهُ وَتَحْتَنِبَهُ".

ففي هذا الكلام الذي ساقه ابن جِئِي في مقدمة كتابه بياناً ظاهرٌ لموقفه العامِّ مِنَ القراءات الشاذَّة. وهذا الكلام مشتملٌ على نقاطٍ عدَّةٍ، يُحَسِّنُ توضيحُها وبيانُها ومناقشتها:

١- أنَّ تسمية القراءات التي وراء السبعة «شاذَّة» تسمية معروفة متداولة مِنْ قَبْلِ ابن جِئِي.

٢- بحسب ظاهر كلام ابن جِئِي أنَّ الشاذَّ هو ما وراء السبعة، ويؤخذ من ذلك أنَّ القراءات الثلاث المعروفة؛ وهي: قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف العاشر، هي في عِدَادِ الشواذِّ. فأما أبو جعفر ويعقوب فالأمر فيهما كذلك؛ فقد ضَمَّنَ ابن جِئِي كتابه عدة مواضع عدَّ فيها قراءة أبي جعفر ويعقوب من ضمن الشواذِّ، وأما قراءة خلف البزار فلم نَظْفَرْ له بذكر في (المحتسب)، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ خلفاً لم ينفرد بشيءٍ عن الثَّلاث العشرة؛ فهو دوماً موافق لغيره، وبخاصَّةِ الكوفيون؛ قال ابنُ الجزري رحمه الله: قراءة خلفٍ لا تخرج عن قراءة أحدٍ من السبعة؛ بل ولا عن قراءة الكوفيين في حرفٍ (١).

٣- أنَّ رأي الأغلبية من علماء ذلك الزمان هو اجتناب القراءات الشاذَّة، وترك الأخذ بها.

٤- يُلَحَظ من كلمات ابن جِئِي عدم رضاه عن تسمية الشواذِّ بهذا الاسم؛

(١) محمد بن محمد ابن الجزري، "النشر في القراءات العشر". تحقيق علي محمد الضباع، (القاهرة: المطبعة التجارية الكبرى)، ١: ٤٥.

وذلك من خلال قوله: "ما يسمي"؛ وكأنه ليس مُقَرِّراً بتلك التسمية.

٥- أن ابن جني قام مدافعاً ومنتصراً للقراءات الشاذة؛ من أجل إثبات بلاغتها وفصاحتها، وأنها لا تقل عن القراءات السبع في ذلك؛ بل هي مساوية لها، هذا ما قاله في مقدمة كتابه، وأما في الأمثلة التطبيقية فقد خطا خطوة أبعد من هذا؛ وصرح بكون عدد كبير من القراءات الشاذة أبلغ من المتواترة.

٦- زعم ابن جني أن الشواذ مروية متصلة الإسناد برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا أمر يحتاج إلى ضبط وتقييد؛ إذ الشواذ ليست كلها على درجة واحدة في هذا المقام: فمنها المروي بأسانيد أحادية؛ ومنها ما يروى بأسانيد ضعيفة لا تقوم بها حجة، ومنها ما ليس له سند يروى؛ ولأجل هذا يُحال في عزوها إلى مجهول أو مبهم؛ فيقال: "قري"، أو "قرأ بعضهم". وعليه فإن الحكم الذي أطلقه ابن جني في قوله: "محفوظ بالروايات من أئمة وورائهم"، وفي قوله: "والرواية تنميه إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (١)؛ غير دقيق؛ إذ إن كثيراً جداً من الشواذ المبثوثة في كتب القراءات الشاذة (٢)، وفي كتب التفسير (٣)، تفتقر إلى هذا الشرط.

٧- قرع ابن جني عن النقطة السابقة نقطة أشد خطورة منها؛ وهي: وجوب الأخذ بالشواذ؛ ودليله في ذلك أن الروايات تنميه إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والأخذ بالمروي عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واجب لقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾؛ فينتج عن ذلك: وجوب الأخذ بالقراءات الشاذة. وقد بينا في النقطة السابقة بطلان المقدمة التي بنى عليها دليله، فإذا بطلت المقدمة بطل ما بُني عليها.

(١) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٣٣.

(٢) نحو كتاب (المختصر) لابن خالويه، وكتاب الكرمان، و(المغني) للنوزاوي.

(٣) كتفسير (الكشف والبيان) للثعلبي، و(الكشاف) للزمخشري، و(البحر المحيط) لأبي حيان.

٨- قول ابن جني في وصف الشواذ: "... وأنه ضاربٌ في صحّة الرواية بجرائه" مبالغة غير محمودّة، ووضعٌ للأمور في غير نصابها؛ إذ إن أئمة القراءة حينما أخذوا بالسبعة أو العشرة كانوا على أتمّ العلم والدراية والأسانيد والرواية بما صحّت روايته من القراءات مما لم تصحّ به؛ وهو الشاذُّ، فكيف يجوز بعد هذا التدقيق العميق، والحكم الوثيق من الأئمة أهل الصنعة أن يقال: إنّ الشواذَّ صحيحة الرواية! وليت ابن جني إذ قال ما قال اقتصر على وصفها بالصحة؛ بل جعلها ضاربةً بجرائها في صحّة الرواية!!

٩- لو سلّم لابن جني ما أَرادَه من التسوية بين المتواتر والشاذِّ؛ في كونهما مروّين عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وكونهما متساويين في الفصاحة والبلاغة لبطل بهذا فعل عثمان رضي الله عنه، وعمل الأئمة من بعده؛ فيما يزيد عن ثلاثة قرونٍ من الزمان؛ إذ فعل عثمان رضي الله عنه وعمل أئمة القراءة يتلخّص في اعتماد ما تواترت به الرواية واشتهر واستفاض في الآفاق، مع موافقته العربية، وكونه موافقاً في رسمه لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً. فلو سلّم لابن جني ذلك لعادت قضية الأحرف والقراءات إلى المربع الأوّل؛ الذي نشأت فيه الفتنة؛ حتى كاد بعض المسلمين يُكفّر بعضاً، فاستلزم ذلك الأمر وأدّ الفتنة وتطويّفها؛ ففعل عثمان رضي الله عنه ما فعل؛ من نسخ المصاحف الستة المعروفة وحرّق ما سواها، وسار عليه الأئمة من بعده فاعتمدوا ما تواتر من الروايات واشتهر، وتركوا ما سواه، وهو الذي يريد ابن جني نفع الروح فيه وإحياءه من جديد.

١٠- لم يتطرق ابن جني إلى الشرط الذي أجمع عليه القراء، وأيدّهم فيه خُذاق النحويين؛ كقطرب (ت ٢٠٦هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، وابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)؛ وهو «موافقة الرسم»، ومن ثمّ يُرى في (المحتسب) وفي غيره من كتب القراءات الشواذّ الكُمل الكبير من القراءات المخالفة للرسم مخالفةً فاحشةً.

١١- بقي الشرط الثالث من شروط القراءة المقبولة؛ وهو موافقة اللغة العربية

بوجهٍ فصيحٍ أو أفصح^(١)، وكلام ابن جني رحمه الله صريحٌ أو كالصريح في أنَّ القراءات الشاذة تُساوي القراءات المتواترة في فصاحتها وسموّ بلاغتها، أي أنَّ كونها كذلك شاهدٌ صدقٍ على كونها قرآنًا مُنزَّلًا من عند الله، ومن ثمَّ سعى ابن جني رحمه الله جاهداً في مواضع كثيرة من كتابه (المحتسب) إلى إثبات هذا الأمر؛ بل صرَّح بأكثر مما صرَّح به هنا في مقدمة الكتاب؛ إذ صرَّح في نحو (٢١) موضعاً بأنَّ القراءة الشاذة أبلغ من المتواترة. ولن نستعجل الحكم على هذه النقطة؛ بل نترك الحكم عليها من خلال مناقشة الأمثلة التي أوردها في كتابه؛ فيكون الحكم عليها لاحقاً لا سابقاً؛ كما تقتضيه قواعد البحث العلمي.

١٢- يُفهم من قول ابن جني: "ولعلَّه [أي الشاذ] أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطفُ صنعتُهُ، وتعنَّفُ بغيره فصاحته، ومَطَّوه قوى أسبابه، وترسُّو به قَدَمُ إعرابه"^(٢)، يُفهم من هذا أنَّ بلاغة القراءات الشاذة هي دليلٌ آخرٌ على صحَّة تلك القراءات. والذي يقتضيه التحقيق، والنظر الدقيق أنَّ هذا الكلام هادِمٌ للقراءات الشاذة بقدر ما هو خادِمٌ لها؛ بيان ذلك أنَّ هذا الدليل نفسه يصلح لردِّ القراءات الشاذة؛ فنَحْكُم على القراءة غير البليغة بأنَّها ليست من القراءات. والحقُّ أنَّ البلاغة واللغة لا تستقلان بتصحيح قراءةٍ ولا بتضعيفها؛ بل الأمر على ما أجمعت عليه الأُمَّة؛ أنَّه لا بُدَّ للقراءة من اجتماع الشروط الثلاثة: تواترها، وموافقة الرسم، وموافقة العربية. فالإقتصار على شرط اللغة وحده غيرٌ معتبر.

١٣- يُعلَّمُ بيقين أنَّ الحكم الذي أطلقه ابن جني في مقدمة كتابه لا ينطبق على جميع القراءات الشاذة؛ إذ ضَعَفَ هو نفسه طائفةً غير قليلةٍ من الشواذِّ في ثنايا

(١) ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٩: ٩.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٣٢.

كتابه، وفي هذا أوضح الدلالة أنَّ الحكم المذكور لو سُئِمَ جدلاً فإنه لا يشمل جميع القراءات الشاذة كما تَوَهَّمَهُ بعض الباحثين والكتابين الذين انتصروا للقراءات الشاذة بعمومها وأَعْلَوْا من شأنها؛ مُتَّخِذِينَ كَلَامَ ابْنِ جَنِّي -على الرغم من كل ما فيه- أساساً مُسَلِّماً عاماً مطلقاً.

وسامَحَ اللهُ الإمامَ أبا الفتح، وعفا اللهُ عنه، وله الأجرُ -إن شاء اللهُ- بما نَوَى وَقَصَدَ. والله لا يضيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ.

المبحث الثاني: المواضع التي رجح فيها ابن جني القراءة الشاذة ومناقشتها

يختص هذا المبحث بجمع المواضع التي رَجَّحَ فيها ابن جَنِّي رحمه الله القراءة الشاذة على المتواترة في كتابه المحتسب، ومناقشتها مناقشة علمية. والكلام في كون القراءة أقوى وأبلغ مع ذكر أدلة ذلك، دون الخوض في تواتر القراءة وشذوذها.

المطلب الأول: المواضع التي رجح فيها ابن جني القراءة الشاذة استناداً إلى علم

الصرف

اعتمد ابن جَنِّي في مواضع عديدة من كتابه (المحتسب) على علم الصرف، ومعاني الزيادات في الأفعال المزيدة، وفي الفروع الآتية تفصيلٌ وبيانٌ لاستدلال ابن جَنِّي لأبلغية القراءات الشاذة على المتواترة استناداً إلى علم الصرف.

الفرع الأول: ترجيح ابن جني القراءة الشاذة استناداً إلى صيغة (فعل).

١- قال تعالى: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّيَ فَآرْهُبُون﴾ [البقرة: ٤٠]. فَرِئ (أَوْفٍ) مُشَدَّدَةٌ.

قال ابن جَنِّي: "ينبغي -والله أعلم- أن يكون فَرِئ بذلك؛ لأنَّ «فَعَّلْتُ» أبلغ من «أَفْعَلْتُ»؛ فيكون على أَوْفُوا بعهدي أبلغ في توفيتكم؛ كأنه ضمان منه سبحانه أن يعطي الكثير عن القليل، فيكون ذلك كقوله سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وهو

كثير" (١).

بني ابن جني رحمه الله كلامه على المعنى الغالب في صيغة (فَعَلَّ)، وهو التكثر (٢)، ورجَّح هذه القراءة على المتواترة؛ لأنَّ فيها إشارةً إلى عظيمِ كرمِ الله تعالى وإحسانِهِ ومزيدِ امتنانه (٣).

المناقشة والترحيح:

١ - لم يكتفِ ابنُ جني بترحيح القراءة الشاذَّة على القراءة المتواترة التي أجمع عليها القراء العشرة؛ بل رتبَّ على ذلك أنَّ بلاغة قراءة (أُوفٍ) دليلٌ على أنَّ هذه القراءة ينبغي أن تكون قد قرئ بها، وهذا استنتاجٌ خطيرٌ في غاية الخطورة، وقد سبق الردُّ العامُّ على ذلك في المبحث الأول من هذه الدراسة. وأما الردُّ الخاصُّ فهو في النقاط الآتية.

٢ - أنَّ كون (أُوفٍ) للتكثر هو مجرد احتمال؛ ومن المحتمل أيضًا أن يكون بمعنى المجزَّء (٤)، وبوجود هذين الاحتمالين وغيرهما فأقصى ما يُستدلُّ به هو

(١) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٨١.

(٢) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، ١: ٩٢؛ ويعيش بن علي بن يعيش، "شرح المفصل"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م)، ٤: ٤٣٩.

(٣) محمود بن عبد الله الألوسي، "روح المعاني". تحقيق علي عبد الباري عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ١: ١٤٥.

(٤) الرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١: ٩٤؛ وأحمد بن محمد النحاس، "إعراب القرآن"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ)، ١: ٤٩؛ وأحمد بن محمد الثعلبي، "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق أبي محمد بن عاشور، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م)، ١: ١٨٦؛ وعبد الحق بن غالب ابن عطية، "المحرر الوجيز".

الاستئناس بمعنى التكثير. أمّا ترجيح معنى محتمل فضلاً عن كونه من قراءة شاذّة على قراءة متواترة، فيقال فيه: الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال، بطل به الاستدلال.

٣- أنّ السياق جاء في معرض ذكر مقابلة الإيفاء بالإيفاء، وليس مكانه ذكر الزيادة كما في الآيات الأخرى، وليس مقامه التّطميع، وبخاصة أنه جاء بعدها ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾.

٤- أنّ ابن جني رحمه الله أغفل باباً عظيماً مُطَرِّداً في البلاغة، وسيظهر ذلك في عدد من المواضع التي رجّح فيها القراءة الشاذة؛ وهو باب المشكلة^(١). فلو سلّم بأنّ (أوف) هنا بمعنى التكثير، وسلّم من الردود السابقة، فإنّ المشكلة أسلوب بلاغيّ وردّ في كثير من الآيات الكريمة؛ كقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]؛ فلم يكن الجواب: أبلغ في ذكركم أو ما في معناه؛ فإنّ البلاغة هنا في المشكلة. وأمّا إذا لم يكن الكلام مبنياً على المشكلة فيُذكر المعنى الزائد؛ كما في الحديث القدسي: «وإنّ ذكرني في ملاّ ذكرته في ملاّ خير منه»^(٢). فقوله تعالى في الآية الكريمة هنا: ﴿أوف﴾ بالتخفيف، أبلغ من التشديد. والله تعالى أعلم.

تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، ١: ١٣٤؛ ومحمد بن يوسف أبو حيان، "البحر المحيط في التفسير". تحقيق صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، ١: ٢٨٣-٢٨٤.

(١) وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديرًا. ينظر: محمد بن سعد الدين الخطيب القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة". (ط٤، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٨م)، ص: ٣٢٧.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري"، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى (ويحذركم الله نفسه)؛ ومسلم، "صحيح مسلم"، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى.

٢- قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢].
فُرِيَّ (يُرَوُّونَ الناس).

قال ابن جني: "معناه يُبَصِّرُونَ الناسَ، وَيَحْمِلُونَهُمْ على أَنْ يروهم يفعلون ما يتعاطونه، وهي أقوى معنى من «يرأون» بلمد على يُقَاعِلُونَ؛ لأنَّ معنى يراؤوهم: يَتَعَرَّضُونَ لِأَنْ يروهم، و «يرؤوهم» يحملوهم على أَنْ يَرَوْهُمْ" (١).
وقال في موضع آخر: "يُرَوُّونَ الناسَ: أيُّ يُكْرِهُوهم على أَنْ يَرَوْهُمْ على ما يَتَجَمَّلُونَ به، ويرأون: يتصنعون لذلك فرمما تمَّ لهم" (٢).

ذكر رحمه الله أنَّ «يُرَاءُونَ» معناها: يَتَعَرَّضُونَ لِأَنْ يراهم الناس، ولعله بذلك يرجح أنَّ «يُرَاءُونَ» هنا بمعنى المجرد. وجاءت قراءة (يُرَوُّونَ) بمعنى زائدٍ وهو التكثر؛ فكان الناتج: أنَّ الأولى تَعَرَّضُ مُجَرَّدٌ دون تأكيد؛ فقد يراهم الناس وقد لا يروهم. وأنَّ الثانية تَعَرَّضُ كَثِيرٌ مستمرٌّ؛ به تتأكد رؤية الناس لهم. فسعيهم الحثيث لرؤية الناس لهم وإجبارهم على رؤيتهم، يكشف عن نفسية المنافقين، وهذا يجعل هذه القراءة أقوى. ووافقه في هذا ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) (٣) رحمهم الله.

المنافشة والترجيح:

١- ما قيل في الآية التي قبلها من احتمال كون (يرؤون) بمعنى المجرد، فإذا تطرَّق إليه الاحتمال بطل الاستدلال.

٢- بنى ابن جني كلامه على أنَّ «يُرَاءُونَ» بمعنى المجرد، وقد ذكر عددٌ من

(١) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٢٠٢.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٢٠٧.

(٣) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ١٢٧.

- المفسرين أنَّ ﴿يُرَآءُونَ﴾ على أصل المفاعلة؛ وهي تفيد المشاركة^(١).
- ٣ - نصَّ الفراء (ت ٢٠٧هـ) على أنَّ ﴿يُرَآءُونَ﴾ لغة أهل الحجاز، وأنَّ (يُرُؤُونَ) لغة تميم، وأسَد، وعامة قيس^(٢). فهما لغتان بمعنى واحد؛ وليست إحداها بأبلغ من الأخرى.
- ٤ - صيغة (فاعِل) قد تأتي للتكثير^(٣)، وقد ذكر المفسرون احتمال ذلك في هذه الآية^(٤)، فترجيح قراءة على أخرى يلزم منه الإتيان بمعنى زائد عليها، وهذه القراءة لم تأتِ بجديد على هذا الاحتمال.
- ٥ - إنَّ سياق الآية الكريمة في ذمِّ المنافقين وذكر صفاتهم، فسواء رآهم الناس أو لم يروهم، فقد خرجوا للطاعة يريدون رؤية الناس لهم، وبهذا فُضحوا وظهر ما في

- (١) محمد بن عمر الفخر الرازي، "مفاتيح الغيب"، (ط٣)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، ١١: ٢٤٩؛ وعبد الله بن عمر البضاوي، "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ، ٢: ١٠٤؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٤: ١٠٩؛ وأحمد بن يوسف السمين الحلبي، "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد محمد الخراط، (دمشق: دار القلم)، ١٢٦: ٤.
- (٢) يحيى بن زياد الفراء، "كتاب فيه لغات القرآن". تصحيح جابر بن عبد الله السريع، (١٤٣٥هـ)، ص: ٣٧.
- (٣) الفراء، "معاني القرآن". تحقيق محمد علي النجار وآخرين، (ط١)، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ١: ٤٦٢؛ والأسترباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١: ٩٩.
- (٤) محمود بن عمرو الزمخشري، "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط٣)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ١: ٥٨٠؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٤: ١٢٦؛ ومحمد الطاهر بن محمد ابن عاشور، "التحرير والتنوير". (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م)، ٥: ٢٤٠.

قلوبهم، ولا يُلتَفَتُ بعدها إلى ثبوت رؤية الناس لهم.

٦- إنَّ القصد من فعل المنافقين ليس فقط حَمَلُ الناس على رؤيتهم في أثناء الطاعة؛ بل يتعدَّى ذلك إلى طمعهم في الثناء عليهم والتعظيم لهم، وهذا لا يكون إلا بالمفاعلة على قراءة الجماعة (يراؤون).

وقد ذكر السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) راداً على ابن عطية في جعله (يُرَوُّونَ) أبلغ من «يُرَآؤُونَ»: "وهذا منه ليس بجيد؛ لأنَّ المفاعلة إنَّ كانت على باهما فهي أبلغ...، وإنَّ كانت بمعنى التفعيل فهي وافية بالمعنى الذي أراده، وكأنه لم يعرف أنَّ المفاعلة قد تحيى بمعنى التفعيل" (١).

٧- ما قيل في الآية التي قبلها في المشكلة، فقد سُبِّتَ «يُرَآؤُونَ» بكلمتين من المفاعلة: (يُخَادِعُونَ)، و (خَادِعُهُمْ)، فجاءت (يراؤون) للمشكلة، وإذا ثبت قول الله تعالى (يُخَادِعُونَ) مع أن الله تعالى لا يُخدَع، ولا يقع منه الخدَع؛ فصير إلى التأويل، فمن باب أولى أن تثبت (يراؤون) وهي لا تحتاج تأويلاً؛ إبقاءً للمشكلة.

٣- قال تعالى: «فَوَسَّطَنَ بِهِ جَمْعًا» [العاديات: ٥]، قُرئ: (فوسَّطَنَ به)، مُشَدَّدَةً.

قال ابن جني بعد أن وَجَّهَ قراءة (فَأَثَرَنَ به نقعاً) بالتشديد: "أي: أَثَرَنَ باليد نقعاً، ووسَّطَنَ بالعدو جمعاً. وأضمر المصدر لدلالة اسم الفاعل عليه... فأما «وسَّطَنَ»، بالتشديد فعلى معنى مَيَّرَنَ به جمعاً، أي: جَعَلَنَّهُ شَطْرَيْنِ: قَسَمَيْنِ: شَقَيْنِ. ومعنى وَسَّطَنَهُ: صَرَّنَ في وسطه، وإنَّ كان المعنيان متلاقين، فإنَّ الطريقتين مختلفان؛ ومعنى «وسَّطَنَ»، خفيفةً كمعنى توسَّط... و «وسَّطَنَهُ» مُشَدَّدَةٌ أقوى معنى من «وسَّطَنَهُ» مخففة؛ لِمَا مع التشديد من معنى التكرير والتكرير" (٢).

(١) السمين الحلبي، "الدر المصون"، ٤: ١٢٦-١٢٧.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٣٧٠-٣٧١.

كلايتين السابقتين، بنى ابن جني كلامه على معنى التكرير في صيغة (فَعَلْ)؛ فقرة (وَسَطَنْ) بالتخفيف ليس فيها معنى زيادة، فمعناها: صَرَنْ في وسط الجمع. أمّا قراءة التشديد ففيها معنى التكرير، وكون التوسيط لا معنى للتكرير فيه، تحوّل معنى التكرير إلى تأثيره بالجمع، أي: "دَخَلَنْ في وسط جمع من الأعداء، ففَرَّقْنَهُ وَشَتَّتْنَهُ"^(١)؛ فالتوسيط: جَعَلُ الشيء في الوسط، وَقَطْعُ الشيء نصفين^(٢). فكان هذا المعنى فيه شِدَّة تأثير في العَدُو؛ مِمَّا رَجَّحَهُ على قراءة التخفيف التي لا زيادة في المعنى فيها.

المناقشة والترجيح:

١- إنَّ أكثر المفسرين ذكروا أن (وَسَطَنْ) هنا إما أن تكون مع (وَسَطَنْ) بمعنى واحد^(٣)، أو أنَّ التشديد فيها للتعدية^(٤). فيبطل الاستدلال بالتكرير على ترجيح القراءة الشاذة.

٢- إنَّ معنى ﴿جَمَعًا﴾ في هذه الآية فيه خلافٌ معروفٌ بين المفسرين؛ فمن

(١) محمد جمال الدين محمد القاسمي، "محاسن التأويل". تحقيق محمد باسل عيون السود، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ٩: ٥٢٩.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح". تحقيق يوسف الشيخ محمد، (ط٥)، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٩م)، ص: ٣٣٨.

(٣) محمد بن جرير الطبري، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م)، ٢٤: ٥٦٤؛ والثعلبي، "الكشف والبيان"، ١٠: ٢٧٠-٢٧٠؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ٥٢٩.

(٤) الزمخشري، "الكشاف"، ٤: ٧٨٧؛ والرازي، "مفاتيح الغيب"، ٣٢: ٢٦١؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١١: ٨٩.

معانيها المشهورة: مزدلفة؛ لاجتماع الحاج بها^(١). وعلى هذا الاحتمال لا معنى للتكثير.

٣- إنَّ المشكلة بين القراءتين الشاذتين غير تامّة؛ إذ إنَّ التشديد في (فَأَثَرَنَ) ليس فيه معنى التكثير، حتى في قول ابن جني نفسه؛ فقد قال فيها: "وليس (أَثَرَنَ) مِنْ لَفْظِ أَثَرَنَ خفيفة..."^(٢). إذا ثَبَتَ ذلك، فإما أن يكون بناءً الكلمتين واحداً، ومعنى الزيادة مختلفاً، وهذا نقص، وإما أن يكون (فَوَسَّطَنَ) للتعدية مثل (فَأَثَرَنَ) فيسقط الاستدلال بالتكثير على ترجيح القراءة الشاذة.

٤- إنَّ قراءة (فَأَثَرَنَ) ليست أقوى من التخفيف، حتى في قول ابن جني نفسه، فتترجّح بالتواتر إنَّ لم يُلْتَفَتْ إلى المناقشة اللغوية في ترجيح القراءة المتواترة. إذا ثَبَتَ ذلك فتترجّح قراءة الجماعة: ﴿فَوَسَّطَنَ﴾؛ للمشكلة مع القراءة المتواترة (أَثَرَنَ) المخففة.

٥- إنَّ المعنى الذي يريده ابن جني (وهو قوة تأثير الخيل في تشتيت صفوف العدو) لعله غير مقصود هنا؛ فالتنوين في ﴿جَمْعًا﴾ للتعظيم، والمعنى أنَّ الخيل تصير في وسط جُموع الأعداء العظيمة، بشجاعة وثباتٍ لا نظيرَ لهما، دون أن تُهاب جُموع الأعداء، وقد كانت العرب تضرب الأمثال لذلك.

الفرع الثاني: ترجيح ابن جني القراءة الشاذة استناداً إلى معاني

الزيادات سوى (فعل).

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، قُرئ: (ولا تَنَاسُوا الفضل بينكم).

(١) الطبري، "جامع البيان"، ٢٤: ٥٦٥؛ والفخر الرازي، "مفاتيح الغيب"، ٣٢: ٢٥٨؛ وأبو

حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ٥٢٩.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٣٧٠.

قال ابن جني: "الفرق بين «تَنَسَّوْا» و «تَنَاسَوْا» أَنَّ «تَنَسَّوْا» تَهَيَّي عن النسيان على الإطلاق: أُتْسُوهُ، أو تَنَاسَوْهُ. فَأَمَّا «تَنَاسَوْا» فَإِنَّهُ تَهَيَّي عن فعلهم الذي اختاروه، كقولك: قد تَعَاوَلَ وَتَصَامَّ وَتَنَاسَى: إِذَا أَظْهَرَهُ مِنْ فَعْلِهِ وَتَعَاوَاهُ وَتَظَاهَرَ بِهِ... فَإِنْ قِيلَ: وَمَنْ ذَا الَّذِي يَتَظَاهَرُ بِنَسِيَانِ الْفَضْلِ؟ قِيلَ: مَعْنَاهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- إِنْكُمْ إِذَا اسْتَكْثَرْتُمْ مِنْ هَجَرِ الْفَضْلِ وَتَنَاقَلْتُمْ عَنْهُ صَرْتُمْ كَأَنَّكُمْ مَتَعَاوُونَ لَتَرْكِهِ، مَتَظَاهِرُونَ بِنَسِيَانِهِ... وَيَحْسِنُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ: أَنَّكَ إِذَا تَنَهَيْتَ الْإِنْسَانَ عَنْ فَعْلِهِ هُوَ، وَالتَّنَاسَى مِنْ فَعْلِهِ، فَأَمَّا النَسِيَانُ فَتَظَاهَرَهُ أَنَّهُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ بِهِ، فَكَأَنَّهُ أُتْسِيَ فَنَسِيَ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا أُنْسِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]. وَزَادَ فِي حُسْنِهِ شَيْءٌ آخَرُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْمَأْمُورَ هُنَا جَمَاعَةً، وَ «تَفَاعَلَ» لَائِقٌ بِالْجَمَاعَةِ؛ كَتَقَاعُوا وَتَوَاعَلُوا وَتَقَارَبُوا وَتَبَاعَدُوا. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧] فَلَا يَلِيقُ بِهِ فِعْلُ «نَسِيَ»؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ هُنَا وَاحِدٌ... (١).

ترجيح ابن جني للقراءة الشاذة (ولا تناسوا) على المتواترة ﴿وَلَا تَنَسَّوْا﴾ مبني على ثلاثة أسس؛ الأول: أَنَّ (تناسوا) فيه تعمُّد للنسيان؛ على اعتبار أَنَّ (تفاعل) هنا للتظاهر (٢)، و﴿تَنَسَّوْا﴾ قد يكون متعمِّداً أو غير متعمِّد. الثاني: وهو مبني على الأول، وهو أَنَّ المحاسبة تكون على ما وقع اختياراً لا إكراهاً، وهذا لا يكون إلا على قراءة (تناسوا). الثالث: أَنَّ المخاطبين جماعة، وصيغة (تفاعل) تليق بالجماعة أكثر من المجرد ﴿تَنَسَّوْا﴾.

المناقشة والترجيح:

١- أطال ابن جني الكلام في هذه النقطة؛ من أجل تحسين القراءة الشاذة

(١) ابن جني، "المختص"، ١: ١٢٨.

(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤: ٤٣٨؛ والرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"،

١: ١٠٢.

(تناسوا)، وكان الأخصر والأوضح أن يحمل النسيان على المعنى الظاهر منه؛ وهو الترك^(١). فيستقيم الكلام من دون ذلك التطويل.

٢- من الأمور المسلمة أن نَفْيَ الأعم يستلزم نَفْيَ الأخصر، ولا عكس. والأعم في هذه الآية هو قراءة ﴿تَنَسَّوْا﴾؛ إذ هي من الفعل الثلاثي «نَسِيَ»، والخاص هو قراءة (تناسوا)، ومن الظاهر البين أن البلاغة في الآية الكريمة تقتضي نَفْيَ الأمرين معاً؛ لكي يشمل النهي كلَّ طريق يؤدي إلى النسيان؛ كإهمال الفضل، وكالغضب والمكيدة اللذين يُسيان الإباء وإرادة التفضل^(٢).

٣- قراءة ﴿تَنَسَّوْا﴾ فيها من لطائف الإشارات ما لا يوجد في قراءة (تناسوا)؛ ومن ذلك: أن التَّنَاسِيَّ نَهْيٌ عن فعلٍ واحدٍ، والنسيانُ نَهْيٌ عن أمرين، وهو ما ذكره ابن جني في بداية كلامه. فإذا أعطى الزوج نصف المهر قبل مسيس زوجته، يُخاطَبُ بأن يُنْشِئَ التفضُّلَ ويُكْمِلَ النصف الآخر، وإن كان بعد أن أعطاه المهر كاملاً، فيخاطَبُ بأن يُكْمِلَ التفضُّلَ ولا يُطالب بالنصف الذي هو من حقه^(٣).

٤- قراءة (تناسوا) تحتمل معنى المشاركة، وهو ما ذكره بعض المفسرين^(٤). وإذا حُمِلَتِ الآية على هذا كان المعنى ركيكاً؛ إذ يصير المعنى أن لا يتناسى كلُّ من الرجال والنساء الفضلَ بينهما إذا صدر التناسي عن الطرف الآخر. وهو معنى ضعيف لا يتناسب مع سَمَوِ البلاغة القرآنية؛ والذي يليق بجزالة النظم الجليل أن لا ينسى كلُّ من

(١) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (نسي).

(٢) محمد بن أحمد أبو زهرة، "زهرة التفاسير". (القاهرة: دار الفكر العربي)، ٢: ٨٣٣.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ٥: ١٦٤؛ ومحمد بن محمد ابن عرفة، "تفسير ابن عرفة". تحقيق

جلال الأسيوطي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م)، ١: ٢٩١.

(٤) أحمد بن عمار المهدي، "التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل"، ١: ٥٤٦؛

والسمين الحلي، "الدر المصون"، ٢: ٤٩٨.

الرجال والنساء فضل الآخر مطلقاً؛ سواء تناسى الآخر أو لم يتناس، وهو عين ما تُفيدُه قراءة ﴿تَنَسَّوْا﴾، فليُتَدَبَّر.

٥- في كلام ابن جنيّ تدافع لا يخفى؛ إذ جعلَ قراءة (تناسوا)؛ وهي على صيغة «تَفَاعَلَ» تليق بالجماعة أكثر من قراءة ﴿تَنَسَّوْا﴾، وهي على صيغة «فَعَلَ» المجرد. وهذا الكلام إنما يصحُّ في المفاعلة التي هي للمشاركة. غير أن ابن جنيّ اختار فيها معنى التظاهر، وهو معنى لا تكون فيه صيغة (تَفَاعَلَ) للجماعة، ومما وردَ في القرآن الكريم من ذلك القليل: (تعالى)، (يتواري)، (تعاطى)، (تتمارى)، (تبارك)، وغيرها كثير.

والخلاصة من كل ما تقدم أن القراءة المتواترة ﴿تَنَسَّوْا﴾ هي التي أصابت مفصل البلاغة.

٢- قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣]، فُرى: (غير مُتَجَنِّفٍ لِإِثْمٍ)، بغير ألف.

قال ابن جنيّ: "كَأَنَّ «مُتَجَنِّفًا» أبلغ وأقوى معنى من «مُتَجَانِفٍ»؛ وذلك لتشديد العين، وموضوعها لقوة المعنى بها؛ نحو «تَصَوَّنَ» وهو أبلغ من «تَصَاوَنَ»؛ لأنَّ «تَصَوَّنَ» أَوْعَلَ في ذلك، فصَحَّ له وعُرفَ به، وأما «تَصَاوَنَ» فكأنه أَظْهَرَ من ذلك وقد يكون عليه، وكثيراً ما لا يكون عليه... فصار «مُتَجَنِّفٍ» بمعنى مُتَمَيِّلٍ ومُتَنَبِّئٍ، و«مُتَجَانِفٍ» كُتْمَائِلٍ، ومُتَأَوِّدٍ أبلغ من مُتَأَوِّدٍ، وعليه قراءة عبد الله بن أبي إسحاق والأشهب العقيلي: «يُرْؤُونَ الناس»... (١).

كلامه رحمه الله هنا ككلامه في (يُرْؤُونَ)، وقد صرَّح هو بذلك في نهاية كلامه. والجَنَفُ: الميل (٢). وخلاصة كلامه حول قراءة (مُتَجَنِّفٍ): أن المضطرَّ لأكل الميتة

(١) ابن جنيّ، "المحتسب"، ١: ٢٠٧.

(٢) الطبري، "جامع البيان"، ٩: ٥٣٥؛ والزنجشيري، "الكشاف"، ١: ٦٠٥.

والمذكورات معها، إن فعل ذلك غير واقع في الحرام فإن الله غفورٌ رحيمٌ. وبالمفهوم: إن فعل ذلك يتقصّد الحرام فقد وقع في الإثم، وإن كان في مخمصة. والوقوع في الحرام مأخوذ من صيغة (تَفَعَّلَ) بمعنى التكثير^(١). أما على قراءة ﴿مُتَجَانِفٍ﴾ فإنه لا يفيد الوقوع في الحرام؛ بل مجرد القرب منه، وقد يقع فيه وقد لا يقع. فكأن المفهوم: أنه واقع في الإثم وإن لم يفعل حراماً. قال ابن عطية مؤيداً له: "... ألا ترى إذا قلت تمایل الغصن فإن ذلك يقتضي تأوُّداً، ومُقَارَبَةً مَيْلٍ، وإذا قلت تَمَيَّلَ فقد ثبت حُكْمُ المَيْلِ ... "(٢).

فالإثم يقع فقط عند الوقوع في الحرام؛ فقراءة (متجنّف) أبلغ.

المناقشة والترحيح:

- ١- نصّ الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) على أنّ ﴿مُتَجَانِفٍ﴾ و(متجنّف) بمعنى واحد^(٣)، وإذا كان ذلك كذلك فليست إحدى الصيغتين أبلغ من الأخرى.
- ٢- إن ابن جني قاس ترجيحه هنا على ما رجّحه في (يُرْوُونَ)، وغفل عن افتراقهما؛ إذ إن (يُرْوُونَ الناس) مثبتة، وأمّا (غير مُتَجَنِّفٍ) فمنفية، ونفي الأعمّ يستلزم نفي الأخصّ، ولا عكس^(٤). وبيان ذلك: أنّ الآية لو نفّت الأخصّ؛ وهو الوقوع في الحرام، فلا يلزم منه النهي عن الأعمّ؛ وهو الاقتراب من الحرام. أمّا على القراءة المتواترة ﴿مُتَجَانِفٍ﴾ فإنّ النهي يكون عن الاقتراب من الحرام، فيدخل فيه الأخصّ؛ وهو الوقوع فيه. وهذا كقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ فيُقْهَمُ

(١) علي بن مؤمن ابن عصفور، "الممتع الكبير في التصريف". (ط١، لبنان: مكتبة لبنان،

١٩٩٦م)، ص: ١٢٧.

(٢) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ١٥٥.

(٣) الثعلبي، "الكشف والبيان"، ٤: ١٧.

(٤) ابن عرفة، "تفسير ابن عرفة"، ٢: ٨٨.

من النهي عن الاقتراب من الشجرة النهي عن الأكل منها بالدليل البرهاني.
فالراجح في هذه الآية أن القراءة المتواترة ﴿غَيْرَ مُتَجَانِفٍ﴾ هي الأفصح والأبلغ.

٣- قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ مِّنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سبأ: ٤٤]، فُرى: (يَدْرُسُونَهَا).

قال ابن جني: هذا يَفْتَعِلُونَ من الدُّرس، وهو أقوى معنى من «يَدْرُسُونَهَا»؛ وذلك أن «افْتَعَلَ» لزيادة التاء فيه أقوى معنى من «فَعَلَ»؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ﴾ [القمر: ٤٢]. فهو أبلغ معنى من «قادر»، وهو أشبه بما تَقَدَّمَهُ من ذكر الأخذ والعزة. نعم، وفيه أيضاً معنى الكثرة؛ لأنه في معنى يَتَدَارَسُونَهَا...^(١).

صيغة (افْتَعَلَ) قد تأتي بمعنى التكلف والاجتهاد في الشيء^(٢)، كما في (اعتصم)، فإذا اجتهد في الاعتصام وتكلف فيه صار في اعتصامه قوة، ولم يصل إلى ذلك إلا بكثرة المحاولة، فكان فيه معنى التكرير.

والآية التي ذكرها ابن جني معناها: عندما قالوا عما جاء به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سحر مبين، ردَّ الله تعالى عليهم بأنه ما أنزل عليهم كتباً يقرؤونها بتمهل وتفهم تدعّم كلامهم وإتهامهم، فكيف يكذبون؟!^(٣)

وجاءت قراءة (يَدْرُسُونَهَا) على وزن (يفتعلون) تفيد بأن مثل هذا الدليل الذي يطلبه الله منهم -إن وُجد- يحتاج إلى تكرر الدراسة وكثرتها والاجتهاد فيها للوصول

(١) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ١٩٥-١٩٦.

(٢) الأستراباذي، "شرح شافية ابن حجب"، ١: ١٠٢؛ وأحمد بن محمد الحملاوي، "شذا العرف في فن الصرف". تحقيق نصر الله عبد الرحمن، (الرياض: مكتبة الرشد)، ص: ٣٢.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ٢٠: ٤١٥؛ والزمخشري، "الكشاف"، ٣: ٥٨٩؛ والرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢٥: ٢١٣.

إلى النتيجة التي يريدونها؛ إذ إنَّ الأدلة كلها على خلاف ذلك، فاحتاج الدليل المطلوب منهم إلى كثرة دراسة واجتهاد^(١). فرجَّح هذا المعنى القراءة الشاذة.

المناقشة والترجيح:

١- الجواب هنا كما تقدم في المواضع السابقة؛ أنَّ ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾ بِقَرَاءَتَيْهَا واقعةٌ في سياق النَّفي، وعليه فتكون القاعدة: أنَّ نفي الأذني يستلزم نفي الأعلى، ويتفرَّع عن ذلك:

أ- أنَّ نفي الأذني؛ وهو وجودُ كتبٍ يفهمونها بأدنى تكلفٍ، يستلزم نفي الأعلى؛ وهو وجودُ كتبٍ تحتاج إلى كثرة قراءة واجتهادٍ. وهذا هو المقصود بالآية، ولا يتحقق إلا على القراءة المتواترة ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾، وأمَّا القراءة الشاذة (يَدْرُسُونَهَا) فينعكس المرادُ عليها.

ب- بإعمال مفهوم المخالفة في الآية الكريمة تفيّد قراءة (يَدْرُسُونَهَا) أنَّهم أوتوا كُتُبًا يَدْرُسُونَهَا بغير تكلفٍ، فيكون ذلك دليلاً على صحّة اتهامات المشركين للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن لم تكن الأدلة كافيةً لدحض ما جاء به! وهذا باطلٌ ببداهة العقل.

ج- أنَّ في نفي الأذني زيادةً تحديّ؛ فليأتوا بأدنى دليلٍ يؤيد صحة كلامهم، سواءً أكان الإتيان به بتكلفٍ أو بدون تكلفٍ.

د- أنَّ الحق الذي تقام به الحجة يفهم بأدنى نظرٍ، ولا يحتاج إلى تكلفٍ.

٢- إنَّ للآية تفسيراً آخر: وهو امتنان الله تعالى عليهم بما جاء به رسولنا الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ إذ هيأهم بأن يكونوا في عداد الأمم ذوي الكتاب، فإنهم

(١) إبراهيم بن عمر البقاعي، "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور". تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م)، ٦: ١٩١؛ والآلوسي، "روح المعاني"،

لم يؤثروا قبله كتاباً. فكيف يرفضون بدل أن يفرحوا^(١)! وهذا المعنى يرفض القراءة الشاذة رفضاً تاماً؛ إذ إن الامتنان جاء بعد انقطاع كامل من الكتب؛ محتاجة للتكلف في فهمها أو غير محتاجة.

فَنَبَتْ من كُلِّ ما تقدّم بلاغة القراءة المتواترة ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾، وأن معاني الآية وفق القراءة المتواترة أبلغ بمراحل من معانيها وفق القراءة الشاذة.

٤- قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشورى: ٢٣]، فُرئ: (ذلك الذي يُبَشِّرُ).

قال ابن جني: "وجه هذه القراءة أقوى في القياس؛ وذلك أنه يقال: بَشَّرَ زَيْدٌ بكذا، ثم نقل بهمزة النقل، فقيل: أَبَشَّرَهُ الله بكذا، فهذا كَمَرَّ زيد بفلان، وأَمَرَهُ الله به. وَرَغِبَ فيه، وَأَرْغَبَهُ الله فيه.

نعم، وَأَفْعَلْتُ هاهنا كفعلت فيه، وهو أَبَشَّرْتُهُ وَبَشَّرْتُهُ، وكلاهما منقول للتعدي: أحدهما بهمزة أفعل، والآخر بتضعيف العين. فهذا كَفَرِحَ وَأَفْرَحْتُهُ وَفَرَحْتُهُ، وهو بَشَّرَ وَأَبَشَّرْتُهُ وَبَشَّرْتُهُ. وأما بَشَّرْتُهُ -بالتخفيف- فعلى معاقبة فَعَلَ لِأَفْعَلَ في معنى واحد، نحو جدّ في الأمر وأجدّد، وصدّد عن كذا وأصدّد^(٢).

في هذه الآية ثلاث قراءات: اثنتان متواترتان ﴿يُبَشِّرُ﴾ و﴿يَبَشِّرُ﴾^(٣)، وواحدة شاذة (يُبَشِّرُ). وذكر ابن جني أنّ ﴿يَبَشِّرُ﴾ و ﴿يُبَشِّرُ﴾ بمعنى واحد، وأنّ (يُبَشِّرُ) أقوى من ﴿يُبَشِّرُ﴾؛ لأنّ كليهما للتعدي، إلّا أنّ التعدية هي المعنى الغالب

(١) إبراهيم بن السري الزجاج، "معاني القرآن". تحقيق عبد الجليل عبده شليبي، (ط١)، بيروت:

عالم الكتب، (١٩٨٨م)، ٤: ٢٥٦؛ وابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٢٢: ٢٢٨.

(٢) ابن جني، "المختصّب"، ٢: ٢٥١.

(٣) أما (يُبَشِّرُ) فهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي، وأما (يُبَشِّرُ) فهي قراءة الباقرين.

ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٢٣٩-٢٤٠.

في (أفعل)^(١) على خلاف (فعل).

المناقشة والترجيح:

١- إنَّ المفسرين ذكروا أنَّ ﴿يُبَشِّرُ﴾ أفصح مِنْ ﴿يُبَشِّرُ﴾؛ لأنَّ أغلب القرآن جاء بالتبشير، وبخاصة في الماضي والأمر^(٢)، قال تعالى: ﴿قَالُوا بَشِّرْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٥٥]، ﴿وَبَشِّرْنَاهُ بِسَحْلٍ﴾ [الصفات: ١١٢]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧]، وغيرها كثير.

٢- إنَّ ابن جني بنى كلامه على أنَّ التشديد في ﴿يُبَشِّرُ﴾ للتعدي، والصحيح أنه للتكثير^(٣)، ولو فطن رحمه الله لذلك، لَرَجَّحَ هذا المعنى دون تردد؛ إذ إنَّ منهجه ترجيح معنى التكثير حيث ورد، كما في الأمثلة السابقة.

٣- إنَّ ﴿يُبَشِّرُ﴾ المتعدية بنفسها أقوى من ﴿يُبَشِّرُ﴾ المتعدية بالهمزة، وليستا في درجةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ الثانية مأخوذة من الأولى^(٤)؛ إذ إنَّ المتعدي بالهمزة فَرَعَ عن المتعدي بالتَّجَرُّد^(٥). كما أنَّ أهل اللغة اختلفوا في كَوْن المتعدي بالهمزة سماعياً أو

(١) الرضي الأسترابادي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١: ٨٣.

(٢) الثعلبي، "الكشف والبيان"، ٣: ٦٢.

(٣) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٩: ٣٣٤؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١: ٢١٠؛ والبقاعي، "نظم الدرر"، ٦: ٦٢٢.

(٤) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش، "معاني القرآن". تحقيق هدى محمود قراعة، (ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي، (١٩٩٠م)، ٢: ٥١٠.

(٥) الدمامي، "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد". تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، (ط١)، (١٩٨٣م)، ٤: ٢١٥؛ وعلي بن محمد الأشموني، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩٨م)، ١: ٣٨٥.

قياسياً^(١)، فكيف يُرَجَّح وفيه هذا الخلاف؟

فَتَبَّتْ بِذَلِكَ أَنَّ الْقَرَاءَتَيْنِ الْمُتَوَاتِرَتَيْنِ ﴿يُبَشِّرُ﴾ و﴿يُبَشِّرُ﴾ أَقْوَى مِنَ الشَّاذَّةِ (يُبَشِّرُ).

٥- قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١١]، قُرئ: (تفاسحوا).

قال ابن جني: " هذا لائق بالغرض؛ لأنه إذا قيل: تفاسحوا في المجلس لم يكن فيه إصرار بدليل: ليفسح بعضكم لبعض، وإنما ظاهر معناه: لِيَكُنْ هناك تَفَسُّحٌ. وأما التَفَاسُّحُ فتفاعل، والمراد به هنا المفاعلة، وبأبها أن يكون لِمَا فَوْقَ الواحد؛ كالمقاسمة والمكايلة والمساقاة والمشاركة، إلا أنه قد يستفاد أيضاً مع «تفاسحوا» هذا المعنى؛ لأنه لم يُقصد به تفسح مخصوص، فهو شائع بينهم، فسرى لذلك في جميعهم" (٢).

كِلْتَا الْقَرَاءَتَيْنِ يُحْتَمَلُ فِيهَا مَعْنَى الْمَشَارَكَةِ الَّتِي يُرِيدُهَا ابْنُ جَنِّي، إِلَّا أَنْ (تفاسحوا) أَصْرَحَ، فَكَانَتْ عِنْدَهُ أَنْسَبُ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

المناقشة والترجيح:

- ١- إِنَّ ﴿تَفَسَّحُوا﴾ و (تفاسحوا) يحتمل أن يكونا بمعنى^(٣)، على ما قيل قبل.
- ٢- إِنَّ كَلَامَهُ مَبْنِي عَلَى أَنَّ ﴿تَفَسَّحُوا﴾ هُنَا بِمَعْنَى الْمَجْرَدِ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى زَائِدٌ؛ وَهُوَ التَّكْلُفُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْجَالِسَ بَعْدَ جُلُوسِهِ يَكْسِلُ عَنْ تَغْيِيرِ مَكَانِهِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا اخْتَارَهُ وَاعْتَادَ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَجْلِسُ فِيهِ ضَيْقٌ، وَالتَّفَسُّحُ فِيهِ

(١) السيوطي، "معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هندواوي، (مصر: المكتبة التوفيقية)، ٣: ١١.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٣١٥.

(٣) الفراء، "معاني القرآن"، ٣: ١٤١؛ والنحاس، "إعراب القرآن"، ٤: ٢٥٢.

بعض المشقة، فلذلك جاءت ﴿تَفَسَّحُوا﴾ لبيان أنَّ الأمر فيه كلفة.

٣- إنه لو سلّم لكلامه بأنَّ التفسح هنا من الفعل المجرد، وأنَّ المعنى: (ليكنْ هناك تفسُّح)، فإنَّها تبقى أبلغ من (تفاسحوا)؛ لأن الأخيرة للمشاركة، فيكون كل واحد مُتَفَسِّح ومُتَفَسَّح له، وهذا قد يتعسّر، إمّا لمرض يمنع الجالس من التفسح، أو لوجود الجالس في مكان لا يمكن التفسح فيه. فكانت (ليكنْ هناك تفسُّح) عامة، فوجود المُفَسَّح كافٍ، دون أن يقع ذلك من كل جالس.

والنتيجة لكل ما سبق أن القراءة المتواترة ﴿تَفَسَّحُوا﴾ هي الأبلغ والأنسب بالآية وسياقها.

الفرع الثالث: ترجيح ابن جني القراءة الشاذة استناداً إلى بناء (فعل- يفعل ويفعل).

١- قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، فُرئ (لما يهبط).

قال ابن جني: "قد بيّنا في كتابنا (المنصف) وهو تفسير تصريف أبي عثمان أنَّ باب «فَعَلَّ» المتعدي أن يجيء على «يفعل» مكسور العين، ك «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و «حَبَسَ يَحْبِسُ». وباب «فَعَلَّ» غير المتعدي: أن يكون على «يَفْعُلُ» مضموم العين؛ ك «قَعَدَ يَقْعُدُ»، و «خَرَجَ يَخْرُجُ»، وأنهما قد يتداخلان؛ فيجيء هذا في هذا، وهذا في هذا؛ ك «قَتَلَ يَقْتُلُ»، و «جَلَسَ يَجْلِسُ»، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما قدمناه؛ ف «هَبَطَ يَهْبِطُ» على هذا بضم العين أقوى قياساً من «يهبط»؛ فهو ك «سَقَطَ يسقط»؛ لأنَّ «هَبَطَ» غير متعد في غالب الأمر ك «سَقَطَ»^(١).

٢- قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، فُرئ (فاجنح).

(١) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٩٢.

قال ابن جني: "حكى سيبويه «جَنَحَ يَجْنَحُ»، وهي في طريق «رَكَدَ يَرُكِدُ»، و «قَعَدَ يَقْعُدُ»، و «سَقَلَ يَسْقُلُ» في قربها ومعناها. ويؤكد ذلك أيضاً ضربٌ من القياس؛ وهو أن «جَنَحَ» غير متعد، وغير المتعدي الضم أقيس فيه من الكسر؛ ف «قَعَدَ يَقْعُدُ» أقيس من «جَلَسَ يَجْلِسُ»؛ وذلك أَنَّ «يفْعُلُ» بابه لِمَا ماضيه «فَعُلَ»؛ نحو «شَرَفَ يَشْرَفُ»، ثم ألحق به «قَعَدَ». وباب «يفْعُلُ» بابه لِمَا يتعدى؛ نحو «ضَرَبَ يَضْرِبُ»؛ ف «ضَرَبَ يَضْرِبُ» إِذَا أَقْبَسُ من «قَتَلَ يَقْتُلُ»، كما أن «قَعَدَ يَقْعُدُ» أقيس من «جَلَسَ يَجْلِسُ»... " (١).

٣- قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الفرقان: ١٧]، فَرِئ (نَحْشَرُهُمْ).

قال ابن جني: "هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قويٌّ في القياس؛ وذلك أَنَّ «يفْعُلُ» في المتعدي أقيس من «يفْعُلُ»؛ ف «ضَرَبَ يَضْرِبُ» إِذَا أَقْبَسُ من «قَتَلَ يَقْتُلُ»؛ وذلك أَنَّ «يفْعُلُ» إنما بأبْجَا الأقيس أن تأتي في مضارع «فَعُلَ»؛ ك «ظَرَفَ يَظْرَفُ»، و «كَرَّمَ يَكْرُمُ»، ثم نقلت إلى مضارع «فَعُلَ»؛ نحو «يَقْتُلُ» و «يَدْخُلُ»؛ لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي... " (٢).

الكلام في هذه الآيات الثلاث واحد؛ وهو أَنَّ «فَعَلَ يَفْعُلُ» قياسه أن يكون في اللازم، وَأَنَّ «فَعَلَ يَفْعُلُ» في المتعدي. وقد جاءت القراءات الشاذة على هذا القياس، على خلاف المتواترة.

المناقشة والترحيح:

١- إنَّ هذه القاعدة ليست مطَّردةً، وإن كان بعض أهل اللغة ذكرها (٣)، إِلَّا أَنَّ

(١) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٢٨٠-٢٨١.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ١١٩.

(٣) علي بن إسماعيل بن سيده، "المخصص". تحقيق خليل إبراهيم جفال، (ط ١)، بيروت: دار

- الأكثرين سكتوا عنها، واكتفوا بأنَّ «فَعَلَ يَفْعُل» تكون في اللازم والمتعدي، وكذا «فَعَلَ يَفْعُل»، وذكروا أنَّ المطرَّد فيها إنما هو في باب المضَعَّف، وحلقَي العين واللام^(١).
- ٢- إنَّ عددًا من أهل اللغة صرَّحوا باستواء المضموم والمكسور، وقالوا: إنَّهما سواء، وإنَّ أحدهما ليس بأولى من الآخر^(٢)، إلَّا أنَّ يشتهر أخذُ الاستعمالَيْن بالسمع، فَيُرجَّح؛ كاشتهار هذه الألفاظ الواردة في القراءة المتواترة^(٣).
- ٣- لغرابة سَمَاع (نحسِرهم) قيل في وصفها: إنها "لُعْيَة"^(٤)؛ على سبيل التقليل، وقِلَّة الاستعمال.
- ٤- حَمَلَ بعض المفسرين هذه القراءاتِ الشاذةَ على غير بايها؛ ف (هَبَطَ

- إحياء التراق العربي، ١٩٩٦م)، ٤ : ٢٧٩؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤ : ٤٢٦.
- (١) عمرو بن عثمان سيويه، "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون، (ط٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، ٤ : ٥؛ وابن عصفور، "المتع الكبير في التصريف"، ص: ١١٩-١٢٢؛ وإسماعيل بن علي صاحب حماة، "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق رياض بن حسن الخوام، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م)، ٢ : ٥٢-٥٩؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان محمد، (ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ١ : ١٥٧-١٥٩.
- (٢) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٤ : ٤٢٦؛ والرضي الأستراباذي، "شرح شافية ابن الحاجب"، ١ : ١١٧-١١٨.
- (٣) محمد بن عمر ابن قوطية، "كتاب الأفعال". تحقيق علي فودة، (ط٢)، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٣م)، ص٢؛ وأحمد بن محمد الفيومي، "المصباح المنير". (بيروت: المكتبة العلمية)، ٢ : ٦٣٣؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١ : ١٥٨.
- (٤) المنتجب بن أبي عز الهمداني، "الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد". (ط١)، المدينة المنورة: دار الزمان، ٢٠٠٦م)، ١ : ٢٣٢.

يهبط) تكون من باب الإتيان؛ أي إتيان ضمة الباء لضمّة الطاء^(١)، وهذا يدلُّ على أنها مخالفةٌ للسّماع، وأنهم يحاولون توجيهها من بابٍ آخر غير بابٍ اللازم والمتعدي.

٥- الكلام على (فاجنح) أيسر من أختيها؛ إذ إنّها قد نُسبت إلى بعض قبائل العرب صراحةً^(٢)، ومع ذلك ذكر المفسرون أنّ قراءة الفتح أفصح^(٣)؛ لاشتهارها وكثرة استعمالها. فمن باب أولى أن يُقال ذلك عن (يهبط) و (نحشهم).

٦- إنّ أهل اللغة أنفسهم احتاروا في هذا الباب، حتى إنّ أبا زيد الأنصاري (ت: ٢١٥هـ) اللغويّ العَلَم قال: "طُقْتُ في غُلّيا قيس وتيمم مدة طويلة، أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضمّ أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرفْ لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسنُ ويستخِفُّ، لا على غير ذلك"^(٤).

٧- إنّ ابن جيّ نفسه قال: "... وأنهما قد يتداخلان؛ فيجيء هذا في هذا،

(١) مصطفى بن إبراهيم ابن التمجيد، "حاشيتنا القنوي وابن التمجيد على البيضاوي"، ٣: ٣٣٩.

(٢) الطبري، "جامع البيان"، ١٤: ٤٠؛ وابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٥٤٨؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٥: ٣٤٦.

(٣) أحمد بن محمد الشهاب الخفاجي، "حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي". تحقيق عبد الرزاق المهدي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ)، ٤: ٤٩٩؛ والآلوسي، "روح المعاني"، ٥: ٢٢٣.

(٤) عبد الله بن جعفر ابن دُرستويّه، "تصحیح الفصیح وشرحه". تحقيق محمد بدوي المختون، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م)، ص: ٣٦؛ والسيوطي، "الزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق فؤاد علي منصور، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ١: ١٦٤.

وهذا في هذا"، فكأنه مختارٌ في عدم إطراد القاعدة، ووجود عددٍ كبيرٍ من الكلمات التي تخالفها، ولكنَّ همَّه في الكتاب أن يجدَ مخرجاً للقراءة الشاذة بأقصى جهده^(١). وبعد هذه التجلية وهذا التوضيح يظهر بجلاءٍ ووضوح أنَّ القراءات المتواترة في هذه المواضع الثلاثة هي الأبلغ والأصح والأفصح، وأنَّ الشواذَّ فيها دون ذلك؛ إذ اعترأها هذا النزاعُ الشديد.

الفرع الرابع: ترجيح ابن جني القراءة الشاذة في المواضع المتعلقة بالاشتقاقات.

١- قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف: ١٠٢]، قُرئ: (أَفَحَسِبُ الذين كفروا). قال ابن جني: "أي: أَفَحَسِبُ الذين كفروا وحظُّهم ومطلوبُهم أن يتخذوا عبادي من دُوني أولياء؟ بل يجب أن يعتدُّوا أنفسهم مثلهم؛ فيكونوا كلُّهم عبيداً وأولياء لي... وهذا أيضاً هو المعنى إذا كانت القراءة: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إلَّا أنَّ «حَسِبُ» - ساكنة السين - أَذْهَبُ في الدِّمِّ لهم؛ وذلك لأنَّه جعله غايةً مرادهم، ومجموعَ مطلبهم، وليست القراءة الأخرى كذا"^(٢).
القراءة المتواترة ﴿أَفَحَسِبُ﴾ معناها: أَفْطَرَّ الذين كفروا بالله أنَّ الأولياء الذين عبدوهم من دون الله ينصرونهم ويدفعون عنهم؟^(٣).
ودكر ابن جني أنَّ القراءة الشاذة بالمصدر (أَفَحَسِبُ) هي غاية الدِّمِّ للكافرين؛

(١) أحمد علم الدين الجندي، "دراسة حول ثلاثة مصطلحات في دراسة اللهجات". مجلة البحث

العلمي والتراث الإسلامي ٦، (١٩٨٣م): ٩٢.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٣٤.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ١٨: ١٢٤؛ والزجاج، "معاني القرآن"، ٣: ٣١٤؛ والبقاعي، "نظم

الدرر"، ٤: ٥٠٨.

لأنَّ المعنى عليها يكون: أقمطلوبُ الكفار وغايةُ مرادهم أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء؟ أو أفكأفيهم ومحسبهم في النجاة أن يتخذوهم أولياء؟^(١) فجعلوا الأولياء كفايتهم يوم القيامة وعدتهم عما يُنجي في ذلك اليوم العظيم، دون العقيدة الصحيحة والأعمال الصالحة^(٢). فالمبالغة في الدِّمَّ لهم جعلت القراءة الشاذة أقوى.

المناقشة والترحيح:

١- سياق الآية يشهد للقراءة المتواترة لا الشاذة؛ وبيان ذلك: أنَّ الآية جاءت بعد قول الله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرَضًا﴾ [الكهف: ١٠٠]، فالكلام عن يوم القيامة، وإنكار ما كان من الكفار في الدنيا من ظنهم أن أولياءهم ينفعونهم في هذا اليوم، وجاءت الجملة الفعلية بصيغة الماضي لتؤكد أن هذا الظن لن يتجدد الآن. أما في قراءة (أفحسب)، فالمصدر لا يدلُّ على زمن، والجملة الاسمية تدل على الثبوت، فكأن الكفار في ذلك اليوم لا يزالون يعتقدون أنَّ أولياءهم سيكفونهم، وهذا ممتنع بقول الله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢].

٢- وجود الفاء العاطفة في ﴿أَفَحَسِبَ﴾، وهي مُفَرَّعةٌ على: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]؛ فيكون المعنى: أَعْطَوْا أَعْيُنَهُمْ وَأَصْغَوْا أَسْمَاعَهُمْ فظنوا أن أولياءهم ينفعونهم؟^(٣) فالترابط بين الآيتين لا يتأتى إلا على هذه القراءة.

٣- ترابط الآية مع ما بعدها على القراءة المتواترة، وهو قول الله تعالى: ﴿وَهُمْ

(١) الزمخشري، "الكشاف"، ٢: ٧٤٩؛ والرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢١: ٥٠١؛ والبيضاوي، "أنوار التنزيل"، ٣: ٢٩٤.

(٢) الألوسي، "روح المعاني"، ٨: ٣٦٦.

(٣) البقاعي، "نظم الدرر"، ٤: ٥٠٨.

يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ [الكهف: ١٠٤]، فظنهم أنَّ أولياءهم ينفعونهم يوم القيامة هو الظنُّ الذي خسروا به أعمالهم، وبطل به سعيهم وهم يظنون أنهم يحسنون به صنْعاً^(١).

٤- إنَّ النكير على القراءة الشاذة متوجه إلى الكفاية في النجاة^(٢). أمّا على القراءة المتواترة فلإلى ظنهم الفاسد^(٣). وهذا أشدُّ في النكير، وأذهب في الدِّم؛ لأنَّ فيه تسفيهاً لعقولهم، وقد ذكَّروهم الله تعالى بعدم نفعهم فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وفي هذه الآية: ﴿أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي﴾، ومع ذلك استقرَّ ظنهم على نفعهم، فوافق قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١].

٥- إنَّ إنكار الكفاية في النجاة يوهم بأنهم قد ينفعونهم قليلاً، على خلاف المتواترة؛ ففيها نفي لأدنى نفع.

٦- إنَّ قول ابن جني: "بل يجب أن يعتدوا أنفسهم مثلهم، فيكونوا كلهم عبيداً وأولياء لي"، يوهم أنَّ الإضافة في (عبادي) على القراءة الشاذة هي إضافة تشريف. ومقام الآية يقتضي أنَّ تكون الإضافة للتحقير^(٤)، أي: أَقْضُوا أَنَّ عِبَادِي الَّذِينَ هُمْ تحت مُلكي وسلطاني ينصرونهم من عذابي؟

والنتيجة بعد هذا كله أن القراءة المتواترة لا يعدها شيء من الشواذ.

٧- قال تعالى: ﴿أَتُنَوِّنِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَّرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ

(١) ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١٦: ٤٥.

(٢) ابن التمجيد، "حاشيتا القنوي وابن التمجيد على البيضاوي"، ١٢: ١٧٤.

(٣) الشهاب الخفاجي، "حاشية الشهاب"، ٦: ٢٣٧.

(٤) محمد بن محمد أبو السعود العمادي، "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم".

(بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ٥: ٢٤٨؛ والآلوسي، "روح المعاني"، ٨: ٣٦٦.

صَدِيقَيْنِ ﴿الأحقاف: ٤﴾، فُرِي: (أو أثره).

قال ابن جني: الأثرُ والأثارة التي تقرأ بها العامة: البقية، وما يُؤثَر... وأما «الأثر»، ساكنة التاء فهي أبلغ معنى؛ وذلك أنها الفعلُ الواحدةُ من هذا الأصل، فهي كقولك: ائتوني بخبرٍ واحدٍ، أو حكايةٍ شاذةٍ، أي: قد قنعْتُ في الاحتجاج لكم بهذا القدر، على قلته، وإفراد عدده "(١).

بنى ابن جني ترجيحه هذه المرة على مصدر المرة (أثره) على وزن (فَعَلَة)؛ فالله تعالى يتحدهم بأن يأتوا بِأَقْلٍ خَيْرٍ أو حكايةٍ شاذةٍ يُثَبِّتُونَ مشاركةً شركائهم في خلق الأرض أو السماوات، ودلَّ على هذا المعنى: اسمُ المرة، وإنما تحدهم بذلك على سبيل التَّنْزِيلِ؛ للعلم بكذبهم "(٢).

المناقشة والترجيح:

١- ذَكَرَ بعضُ أَهْلِ اللغة أَنَّ (أَثَارَةً) و (أَثَرَةً) لُغَتَانِ (٣)، وَأَنَّ (أَثَارَةً) أَفْصَحُ مِنْهَا (٤).
٢- هذه الآية في ظاهرها شبيهة بالكلام السابق الذي رُجِّحَ عند قول الله تعالى: ﴿وَمَا عَاتَيْنَهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا﴾ [سبأ: ٤٤]، إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ إِنْعَامِ النَّظَرِ يَظْهَرُ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَتَانِ؛ فَتِلْكَ نَفْيٌ لَوْجُودِ أَدْنَى دَلِيلٍ يُثَبِّتُ بَطْلَانَ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوُجُودُ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ شَيْءٍ مُثَبَّتٍ، وَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِمْ؛ لِذَلِكَ تَحْدَاهُمْ بِأَدْنَى دَلِيلٍ يَأْتُونَ بِهِ. أَمَّا هَذِهِ الْآيَةُ فَالْمُرَادُ مِنْهَا إِنْشَاءُ الْإِثْبَاتِ، لَا نَفْيَ شَيْءٍ مُوجُودٍ؛ أَيْ: إِبْتِهَاتٌ أَنَّ شُرَكَاءَهُمْ خَلَقُوا شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ لَهُمْ شَرَكٌ فِي السَّمَاوَاتِ، وَهَذَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ أَيْ خَيْرٌ دُونَ تَثْبُتٍ، أَوْ حِكَايَةٍ شَاذَةٍ؛ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى أَدَلَّةٍ وَبَرَاهِينٍ

(١) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٢٦٤.

(٢) السمين الحلي، "الدر المصون"، ٩: ٦٦١.

(٣) الفراء، "كتاب فيه لغات القرآن"، ص: ١٣١؛ وابن منظور، "لسان العرب"، مادة (أثر).

(٤) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (أثر).

على صِدْقِهِ. وهذا لا يتأتى على القراءة الشاذة.

٣- كلمة (أَثَرَة) أو (أَثَرَة) ليست مطلقة؛ بل هي مُقَيَّدَةٌ بالوصف ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾؛ ف «مِنْ» بيانية، والتقدير: أو أثر كائنة مِنْ عِلْمٍ. والتقيد بصفة العلم يأتي ما قاله ابن جني عن (الأثر)؛ من حيث كونها خبراً واحداً، أو حكاية شاذة.

فظهر من خلال ما تقدم أن ادعاء كون الشاذة أبلغ من المتواترة غير سديد.

٨- قال تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُّ﴾ [القمر: ٢٦]، فُرئ: (الأشُر).

قال ابن جني: "... وأما «الأشُر» بضم الشين وتخفيف الراء فعلى أنه من الأوصاف التي اعتقب عليها المثالان اللذان هما: «فَعِلٌ وَفَعْلٌ»؛ ف «أَشِرٌّ وَأَشْرٌ»، ك «حَذِرٌ وَحَذْرٌ»، و «يَقْظُ وَيَقْظُ»... والضم أقوى معنى من الكسر؛ لأنه أبعد عن مثال الفعل، فأشُر - مِنْ أَشِر - كضُرُوب من ضارب، ومَطْعَان من طاعن... " (١).

بنى ابن جني رحمه الله ترجيحه للقراءة الشاذة على أن الصفة المشبهة كلما افتقرت عن بناء الفعل كانت أَفْصَحَ؛ فَرَحِمٌ مثلاً فصيحة؛ لِأَنَّهَا اختلفت بضممة الحاء عن كسرتها في الفعل (رَحِمَ) (٢). وهنا على القراءة الشاذة جاءت (أَشِرٌ فهو أَشُرٌ) أقوى من (أَشِرٌ فهو أَشِرٌ)؛ لاختلافها عن بناء الفعل.

المناقشة والترجيح:

١- إنَّ المفسرين ذكروا أنَّ (أَشِرٌ) و (أَشُرٌ) لغتان (٣).

(١) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٢٩٩.

(٢) سيويه، "الكتاب"، ٤: ١٩.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ٢٢: ٥٩٠؛ والثعلبي، "الكشف والبيان"، ٩: ١٦٧؛ والزحشرى،

"الكشاف"، ٤: ٤٣٨.

٢- إنَّ السَّمْعَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ، وَقَدْ سُمِعَتْ (أَشْرُ)، وَنَدَرَ سَمَاعُ (أَشْرُ) (١).
٣- إنَّ الْقِيَاسَ بَعْكَسٍ مَا قَال؛ فَمَا كَانَ لِلْأَعْرَاضِ وَالْعِلَلِ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى (فَعِل) (٢)،
ومنها هذه.

فاجتمع في القراءة المتواترة السماع والقياس جميعاً؛ وهذا يجعلها أرجح من
الشاذة، بخلاف ما قاله ابن جني رحمه الله.

المطلب الثاني: المواضع التي رجح فيها ابن جني القراءة الشاذة استناداً إلى

الدلالات البلاغية والمعاني

حُصِّنَ المطلب الأول من هذه الدراسة لما استند فيه ابن جني إلى علم
الصرف، وأما هذا المطلب فهو مخصص لما استند فيه ابن جني إلى تفسير المعاني
والدلالات البلاغية التي تفيد القراءات الشاذة، ويأتي تفصيل ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: ترجيح ابن جني القراءة الشاذة استناداً إلى العمدة والفضلة في الكلام.

١- قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، فُرئ:
(الذي تساءلون به والأرحام) بالرفع.

قال ابن جني: "ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء، وخبره محذوف؛ أي:
والأرحام مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه، وحسن رفعه لأنه أوكد في
معناه. ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربت زيداً) فزيدٌ فضلة على الجملة، وإنما ذُكر فيها
مرة واحدة؟ وإذا قلت: (زيدٌ ضربته) فزيدٌ ربُّ الجملة؛ فلا يمكن حذفه كما يُحذف
المفعول؛ على أنه تيفٌ وفضلةٌ بعد استقلال الجملة. نعم، ول «زيد» فيها ذكران؛

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٩؛ والشهاب الخفاجي، "حاشية الشهاب"، ٨: ١٢٥.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٤: ١٧؛ وعبد الله بن يوسف ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن
مالك". تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر)، ٣: ٢١٢-٢١٣.

أحدهما: اسمه الظاهر، والآخر: ضميره وهو الهاء. ولما كانت الأرحامُ فيما يُعنى به ويُقَوَّى الأمرُ في مراعاته، جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول. وإذا نُصِبَت (الأرحام) أو جُرَّت فهي فضلة، والفضلة متعرضة للحذف والبدلة^(١).

ولتوضيح كلام ابن جني نقول وبالله تعالى التوفيق: في قوله تعالى ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ ثلاث قراءات: اثنتان متواترتان؛ وهما النصب والجر^(٢)، وواحدة شاذة؛ وهي الرفع. فعلى قراءة النَّصْب تكون ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ معطوفةً على اسم الجلالة، والمعنى: اتقوا الله فلا تعصوه، واتقوا الأرحامَ فلا تقطعوها^(٣). وعلى قراءة الجر تكون ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ معطوفةً على الضمير في (به)، والمعنى: الذي تساءلون به وبالأرحام؛ كما كانوا يقولون: أسألك بالله وبالرحم^(٤). وفيها كلامٌ طويلٌ ليس هذا موضعه؛ لأنَّ ابن جني نفسه قد دافع عنها ونصرها^(٥). وعلى قراءة الرفع تكون جملة (والأرحام) استئنافيةً، و (الأرحام) مبتدأ، خبره محذوفٌ، والتقدير: والأرحامُ مما يجب أن تتقوه^(٦)، أو مما يُتسأل به^(٧)، أو أَهْلٌ أَنْ تُوصَلَ^(٨)،

(١) ابن جني، "المحتسب"، ١: ١٧٩.

(٢) أما الجر فهو قراءة حمزة، وأما النصب فهو قراءة الباقيين. ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٢٤٧.

(٣) الطبري، "جامع البيان"، ٧: ٥٢٠؛ والزمخشري، "الكشاف"، ١: ٤٦٢؛ وابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٤.

(٤) الطبري، "جامع البيان"، ٧: ٥١٩؛ وابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٤.

(٥) ابن جني، "الخصائص". (ط ٤)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١: ٢٨٦-٢٨٧.

(٦) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٤٦٢.

(٧) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٤٦٢؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٣: ٥٥٥.

(٨) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٤.

أو واجبة الوصل^(١). ومهما كان التقدير فهي أقوى في المعنى بحسب كلام ابن جني؛ لأنَّ (الأرحام) على قراءتي النصب والجر فضلة، والاهتمام ليس منصباً عليها؛ فهي متعرضة للحذف. أمّا على قراءة الرفع فصارت ركناً أساساً؛ مما يزيد الاهتمام بها ومراعاتها.

المناقشة والترحيح:

١- إنَّ عدم التقدير أولى من التقدير، فقراءة الرفع تحتاج تقديرًا للخبر فيها، على خلاف القراءتين المتواترتين.

٢- إنَّ العدول إلى الجملة الاسمية يكون لزيادة في المعنى؛ وهي هنا الاهتمام بالأرحام. وهذا الاهتمام لم يكن أقلَّ من ذلك على قراءتي النصب والجر؛ إذ إنَّ العطف على اسم الجلالة يُكسبها تشريفًا وتعظيمًا من جهة، ويدلُّ على عظم ذنب قطع الرحم من جهة أخرى^(٢).

٣- التناسب بين المتعاطفين مما يجب أن يُراعى في الكلام البليغ؛ والرحم اشتقَّ لها الله تعالى اسمًا من اسمه، وهذه الفائدة لا تكون على القراءة الشاذة. وأمّا قراءة الجرِّ فقد زادت فائدة أخرى؛ وهي أنَّهم يتساءلون بالرحم مع الله. وفي كلا الأمرين من التناسب ما تفتقر إليه قراءة الرفع.

٤- إنَّ القراءتين المتواترتين مناسبتان لسياق الآية وترابطها، على خلاف قراءة الرفع؛ وذلك أنَّ الجملة على قراءة الرفع مستقلة؛ فتفيد زيادة عناية بالأرحام، دون اتصالها بتقوى الله. وأمّا على قراءة النصب وقراءة الجرِّ فهناك تعلق بين تقوى الله والرحم من جهتين؛ الأولى: أنَّ تقوى الله لا تتحصَّل دون اتِّقاء قطع الأرحام. والثانية:

(١) عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري، "إعراب القراءات الشواذ". تحقيق عبد الحميد السيد

عبد المجيد، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث)، ص ١٨٣.

(٢) أبو حيان، "البحر المحيط"، ٣: ٤٩٨.

أَنَّ الْكَفَارَ قَطَعُوا أَرْحَامَهُمْ؛ بِمَقَاطِعَتِهِمْ لِأَقَارِبِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والخلاصة أَنَّ القراءة المتواترة هي التي تتفوق في بلاغتها على الشاذة، وليس العكس.

٢- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فُرِي: (وأرجلكم) بالرفع.

قال ابن جني: "ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء، والخبر محذوف؛ دلَّ عليه ما تقدّمه من قوله سبحانه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، أي: وأرجلكم واجبٌ غسْلُها، أو مفروضٌ غسْلُها، أو مغسولةٌ كغيرها، ونحو ذلك. وقد تقدّم نحو هذا مما حذف خبره لدلالة ما هناك عليه، وكأنه بالرفع أقوى معنى؛ وذلك لأنه يستأنف، فيرفعه على الابتداء، فيصير صاحب الجملة. وإذا نصب أو جرَّ عطفه على ما قبله، فصار لحقاً وتبعاً، فاعرفه" (١).

كلامه هنا كسابقه تماماً؛ فالآية فيها قراءتان متواترتان في: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾؛ الأولى: بالنصب، والثانية: بالجر (٢). وقراءةٌ شاذةٌ بالرفع، وهي التي رجحها ابن جني؛ بناءً على أنَّها بالرفع تصويرٌ زكناً لا فضلةً، فينصبُ الاهتمام على الأرجل؛ إمّا بتقدير: مفروضٌ غسْلُها، أو مغسولةٌ، أو ممسوحةٌ، أو فاغسلوها (٣).

(١) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٢٠٨.

(٢) أما النصب فهو قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب، وأما الجر فهو قراءة الباقيين. ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٢٥٤.

(٣) الزمخشري، "الكشاف"، ١: ٦١١؛ وابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ١٦٣؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٤: ١٩٢.

المناقشة والترحيح:

- ١- إنَّ عدم التقدير أولى من التقدير، على ما قيل في الآية التي قبلها.
- ٢- إنَّ عطفها بالنصب أو الجرّ بالخلاف المعروف عند أهل اللغة والمفسرين، فيه فائدة أكبر من مجرد العناية بالأرجل؛ إذ إنَّ فيه من اللطائف والإشارات ما لا يُستنبط على قراءة الرفع؛ كالاهتمام بمسح الرأس؛ لإقحامه بين المغسولات، فيأخذ درجتها في الأهمية والعناية لئلا يُتَهاون به. وكأهمية الترتيب بين أعضاء الوضوء. وكالاقتصاد في صبِّ الماء على الأرجل على قراءة الجرّ؛ إذ عُطِفَتْ على الممسوح. وَكَإِمْرَارِ اليد على الرَّجْلَيْنِ والمسح بهما مع الغسل. وكاستنباط المسح على الحَقَّيْنِ^(١).
- ٣- إنَّ الجملة الاسمية تفيد الثبوت، إما على تقدير: مغسولة، أو ممسوحة. فعلى الأول؛ ثبوت حكم الغسل دون المسح، وعلى الثاني؛ ثبوت حكم المسح دون الغسل. وثبوت أيٍّ من التقديرين وحده مُنْتَفٍ.

والنتيجة مما تقدّم أنَّ القراءة المتواترة هي الزاخرة بالمعاني البليغة السامية العالية.

الفرع الثاني: ترجيح ابن جني القراءة الشاذة استناداً إلى قواعد الاسم

المشغول عنه.

- ١- قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، قُرئ: (إِنَّا كُلَّ

(١) ينظر: الطبري، "جامع البيان"، ١٠: ٦٣؛ وعلي بن محمد إلكيا الهراسي، "أحكام القرآن". تحقيق موسى محمد علي وعزة عطية، (ط٢)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ)، ٣: ٤٤؛ والزنجشيري، "الكشاف"، ١: ٦١١؛ ومحمد بن عبد الله بن العربي، "أحكام القرآن". (ط٣)، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م)، ٢: ٧٢؛ ومحمد بن أحمد القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط٢)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م)، ٦: ٩٢؛ ونخبة من علماء مجمع القرآن الكريم بالشارقة، "موسوعة التفسير البلاغي". (ط١)، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣م)، ٨: ٦٠٢-٦٠٣.

شيء خلقناه)، بالرفع.

قال ابن جني: "الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب؛ وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب (الكتاب) والجماعة؛ وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبراً عن مبتدأ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هندُ زيدُ ضربهما، ثم تدخل «إن»، فتنصب الاسم، وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدأ وخبر...^(١).

المناقشة والترحيح:

١- الاسم المشغول عنه له أحوال: فَقَدْ يَجِبُ فيه النصب، أو الرفع، أو يستوي فيه الوجهان، أو يَرَجَّحُ النَّصْبُ، كُلُّ بِحَسَبِ القرينة المَرَّجَّة له على ما هو مُفَصَّل في كتب اللغة، فإن لم توجد قرينة تُرَجِّحُ الرفع مع جواز النصب^(٢). وفي هذه الآية ذَهَبَ البصريون إلى رجحانِ الرفع فيها؛ إذ لا قرينة تُرَجِّحُ حالاً أخرى^(٣)، فترجع الجملة إلى أصلها (مبتدأ وخبر)، دون الحاجة إلى تقديرٍ محذوفٍ، وعدمُ التقديرِ أولى. فاستناداً إلى ذلك رَجَّحَ ابن جني القراءةَ الشاذَّةَ بالرفع على النصب، وبخاصَّةٍ أَنَّهُ يَرَجَّحُ الحملَ على الابتداء في أيِّ فرصة تُحْمَلُ على هذا الوجه، كما سبق في (والأرحام).

(١) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٣٠٠.

(٢) ابن هشام، "أوضح المسالك"، ٢: ١٤٠-١٥١؛ والسيوطي، "معجم الهوامع"، ٣: ١٣٠-١٣٧؛ ومحروس السيد بريك، "الأبعاد الدلالية لأسلوب الاشتغال: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم". مجلة العلوم العربية ٢١، (٢٠١١م): ١٧-٢٠.

(٣) أبو الحسن الأخفش، "معاني القرآن"، ١: ٨٤-٨٥؛ ومكي بن أبي طالب القيسي، "مشكل إعراب القرآن". تحقيق حاتم الضامن، (ط٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ٢: ٧٠١-٧٠٢؛ وهبة الله بن علي ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري". تحقيق محمود محمد الطناحي، (ط١)، القاهرة: مكتبة الخانجي، (١٩٩١م)، ٢: ٩٠-٩١.

و(وأرجلكم).

٢- يُرَدُّ على البصريين بأنَّ هناك قرينةً معنويَّةً تُوجِبُ النَّصْبَ هنا، فضلاً عن رجحانه؛ وهذه القرينة هي وجودُ معنىٍ فاسدٍ مُتَوَهِّمٍ على قراءة الرفع؛ وبيان ذلك: أنَّه على القول بالرفع يكون (كلُّ شيءٍ) مبتدأ، و (خلقناه) نعتاً له، و(بقدر) خبراً. فيكون المعنى: كلُّ شيءٍ مخلوقٌ مِنَّا فهو بقدر. وبالمفهوم: كلُّ شيءٍ مخلوقٌ من غيرنا فليس بقدر! وكأنَّ الخلق على قسمين: قسم خلقه الله، وقسم خلقه غيره، أو لم يخلقه الله تعالى^(١). فلمَّا احتمل هذا المعنى على قراءة الرفع، وجب المصير إلى قراءة النصب، التي هي قراءة الجماعة.

فظهر بهذا أنَّ القراءة المتواترة هي التي أَحْرَزَتْ قَصَبَ السَّبْقِ.

٢- قال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧]، فُرئ: (والسَّمَاءَ رَفَعَهَا) بالرفع.

قال ابن جني: "الرفع هنا أَظْهَرَ من قراءة الجماعة؛ وذلك أنَّه صَرَفَهُ إلى الابتداء؛ لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]؛ فكما أنَّ هذه الجملة مركَّبة من مبتدأ وخبر، فكذلك قوله تعالى: (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) جملة من مبتدأ وخبر، معطوفة على قوله: ﴿وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾. وأما قراءة العامة بالنصب: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ فإنَّها معطوفة على ﴿يَسْجُدَانِ﴾ وحدها، وهي جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ، والعطف يقتضي التماثل في تركيب

(١) الحسن بن عبد الله السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م، ٢: ٧-٨؛ ومكي بن أبي طالب، "مشكل إعراب القرآن"، ٢: ٧٠٢؛ ومحمد بن عبد الله بن مالك، "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (ط١)، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م، ٢: ١٤٢-١٤٣؛ وابن هشام، "أوضح المسالك"، ٢: ١٤٨؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ١٠: ١٤٦.

الجملة، فيصير تقديره: يسجدان، وَرَفَعَ السماءَ، فلما أضمر «رَفَعَ» فسره بقوله: ﴿رَفَعَهَا﴾ كقولك: قام زيد، وعمراً ضربته، أي: وضربتُ عمراً؛ لتعطف جملة من فعل وفاعل على أخرى مثلها^(١).

المناقشة والترحيح:

سبق الكلام عن أحوال الاسم المشغول عنه، وأنَّ مِنْ أحواله: استواء الوجهين: الرفع والنصب. وهذه الحال تكون في المعطوف على جملة اسمية الصدر، فعلية العجز^(٢)، فتقول: زيدُ ضربتهُ وعمروُ أكرمتهُ، أو زيدُ ضربتهُ وعمراً أكرمتهُ. ومثل قول الله تعالى: ﴿وَعَايَةُ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، إلى قوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، فجاءت الجملة اسمية الصدر ﴿وَعَايَةُ﴾، فعلية العجز ﴿نَسْلَخُ﴾؛ فجاز في ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ الرفع والنصب^(٣)، وهو ما قد ورد في القراءتين المتواترتين^(٤).

ومثلها تماماً: (والنجمُ والشجرُ يسجدان والسماءُ رفعها)، ولكنَّ هذه لم تَرِدْ إلا بقراءة متواترة واحدة؛ وهي النصب، وكانت قراءة الرفع شاذةً، وقد رجَّحها ابن جني؛ بناءً على مذهبه في تفضيل الحمل على الابتداء كما سبق.

(١) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ١٠٢.

(٢) ابن هشام، "أوضح المسالك"، ٢: ١٥٠-١٥١؛ والسيوطي، "معجم الهوامع"، ٣: ١٣٥.

(٣) محمد بن أحمد الأزهري، "معاني القراءات"، (ط١)، الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب في جامعة الملك سعود، ١٩٩١م)، ٢: ٣٠٧؛ وأحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، (ط٢)، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م)، ٦: ٣٩-٤٠.

(٤) أما الرفع فهو قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وروح عن يعقوب، وأما النصب فهو قراءة الباقيين. ينظر: ابن الجزري، "النشر"، ٢: ٣٥٣.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مُسْتَوِيَانِ كَمَا سَبَقَ، فَإِنْ أُريدَ تَرْجِيحُ أَحَدَهُمَا فَيُحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ، وَالْقَرِينَةُ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي هِيَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ، وَلَكِنَّهَا قَرِينَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَا تَعْطِي مِنَ الْمَعْنَى إِلَّا الْإِخْبَارَ بِرَفْعِ السَّمَاءِ. أَمَّا قِرَاءَةُ النَّصْبِ فَلَهَا قَرَائِنٌ عَدِيدَةٌ تُرْجِّحُهَا؛ بَلْ لَا تَفْسَحُ مَجَالًا لِغَيْرِهَا، وَهِيَ كَالآتِي:

١- المشاكلة اللفظية لأقرب مذكور^(١)، وهو (يسجدان)؛ فمشاكلة القريب أولى من مشاكلة البعيد (والنجم).

٢- ذكر الرازي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى "ذَكَرَ أُمُورًا عَلَوِيَّةً وَأُمُورًا سُفْلِيَّةً، وَكُلُّ عَلَوِيٍّ قَابِلُهُ بِسُفْلِيٍّ، وَقَدَّمَ الْعُلُويَّاتِ عَلَى السُّفْلِيَّاتِ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ، فَقَالَ: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾»^(٢) إشارَةً إِلَى تَعْلِيمِ الْعُلُويَّاتِ، وَقَالَ: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾» إشارَةً إِلَى تَعْلِيمِ السُّفْلِيَّاتِ، وَقَالَ: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ فِي الْعُلُويَّاتِ وَقَالَ فِي مُقَابِلَتَيْهِمَا مِنَ السُّفْلِيَّاتِ: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ وَفِي مُقَابِلَتَيْهَا: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾»^(٣). فَاخْتِلَافُ الْجُمْلَتَيْنِ، وَعَدَمُ عَطْفِهَا عَلَى (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ)، يُشِيرُ إِلَى جَعْلِ الْأُولَى مِنَ السُّفْلِيَّاتِ وَالْآخِرَى مِنَ الْعُلُويَّاتِ.

٣- أَنَّ السُّورَةَ ابْتَدَأَتْ بِـ ﴿الرَّحْمَنُ﴾، وَمِنْ رَحْمَتِهِ تَعَالَى أَنْ أَنْعَمَ بِالنَّعَمِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) لَيْسَ بِمَجْرَدِ إِخْبَارٍ عَنْ فِعَالِهَا؛ بَلْ فِيهِ مَعْنَى التَّسْخِيرِ وَالْإِنْقِيَادِ، فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ: (أَجْرَى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَأَسْجَدَ النَّجْمُ وَالشَّجَرُ)، فَنَاسَبَ هَذَا الْمَعْنَى أَنْ تُعْطِفَ الْجُمْلَةُ عَلَى الْفِعْلِ لَا الْأِسْمِ^(٣).

(١) أبو حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ٥٦.

(٢) الرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢٩: ٣٣٧-٣٣٨.

(٣) الحسين بن عبد الله الطيبي، "حاشية الطيبي على الكشاف". تحقيق إياد محمد الغوج، (ط ١،

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ٢٠١٣م)، ١٥: ١٥١.

- ٤- أن ذكر سجود النجم والشجر فيه من الفائدة أتمها وهي من الجمادات فهي تسجد لله، فأحرى أن يسجد الإنسان^(١). فالتركيز هنا على السجود، وهو الجملة الفعلية؛ فناسب العطف عليها.
- ٥- أن نصب على الاشتغال يفيد التركيز على الفعل؛ لأنه يؤكد؛ إذ إن التقدير: (رفع السماء رفعها). وفي التركيز عليه إيذاناً بسُمُو منزلة السماء وشرفها؛ ففيها مصدر قضاء الله وأحكامه، وفيها الملائكة الكرام^(٢).
- ٦- أن في قراءة نصب توكيداً لعظيم تدبير الله تعالى وتمازج قدرته وعموم رحمته، وهذا ناسب اختتام سورة القمر بقوله تعالى: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥] وابتداء السورة بـ ﴿الرَّحْمَنُ﴾^(٣).
- والخلاصة أن القراءة المتواترة هي الراجحة، لا الشاذة.

الفرع الثالث: ترجيح ابن جني القراءة الشاذة استناداً إلى تعدد الجمل.

وفي هذا الفرع آية واحدة؛ وهي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: ١]، قرئ: (فَطَر). قال ابن جني: "هذا على الثناء على الله سبحانه، وذكر النعمة التي استحق بها الحمد. وأفرد ذلك في الجملة التي هي «جَعَلَ» بما فيها من الضمير، فكان أذهب في معنى الثناء؛ لأنه جملة بعد جملة. وكلما زاد الإسهاب في الثناء أو الذم كان أبلغ فيهما... فكلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين وضروباً، فكان أبلغ منه إذا أُلزم شرحاً واحداً. فقولك أُنِّي على الله، أعطانا فأغنى. أبلغ من قولك: أُنِّي على الله المعطينا والمغنيا؛ لأن معك هنا جملة واحدة، وهناك ثلاث جمل. ويدلك على صحة

(١) ابن عرفة، "تفسير ابن عرفة"، ٤: ١٢٢.

(٢) ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٢٧: ٢٣٧.

(٣) بريك، "الأبعاد الدلالية لأسلوب الاشتغال"، ص: ٢٨-٢٩.

هذا المعنى قراءة الحسن: «جاعلُ الملائكة» بالرفع؛ فهذا على قولك: هُوَ جَاعِلُ الملائكة، ويشهد به أيضاً قراءة خُلَيْدِ بْنِ نَشِيطٍ: «جَعَلَ الملائكة». قال أبو عبيدة: إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع. يريد ما نحن عليه؛ لتختلف ضُرُوبُهُ، وتباين تراكيبُهُ^(١).

بني ابن جَنِّي رحمه الله ترجيحه هنا على تعدُّد الجُمَل، فجَعَلَ (الحمدُ لله) جملةً، و(فَطَرَ السماوات) جملةً، و(جَعَلَ الملائكة رسلاً) جملةً على القراءة الشاذَّة الأخرى، يقتضي جملةً فيها ثناء، ثم جملةً فيها ثناء، وأخيرةً فيها ثناء، وتعدُّد الجُمَل أَذْهَبُ في الثناء مِنْ جعلها جملة واحدة (الحمد لله.. فاطر.. جاعل)؛ فكأنه ثناءً واحداً.

المناقشة والترجيح:

١- إنَّ الخروجَ المذكورَ ليكونَ لفائدةً معنويَّةً في المقامِ الأوَّل، وما ذُكر من القراءة الشاذَّة: (فَطَرَ السماوات) و (جَعَلَ الْمَلَائِكَةَ) هو تعبيرٌ بالفعل، والفعل مرتبطٌ بزمانٍ، في حين أن القراءة المتواترة: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلِكَةِ﴾ جملةٌ اسميَّةٌ تفيد الثبوت والدوام؛ وهذا هو المناسبُ لسياق الآيات الكريمة.

٢- إنَّ (فَطَرَ) و(جَعَلَ) فعالان، والعدولُ عن (فاطرٍ) و(جاعلٍ) إليهما يقتضي اهتماماً بالفعل، فيكون التَّوَجُّهُ إلى الخَلْقِ والجَعْلِ أكثر من التَّوَجُّهُ إلى الثناء. أمَّا على كونهما نَعَتَيْنِ، فهما من التوابع؛ فيكون التَّوَجُّهُ إلى اسم الجلالة نفسه وإلى عظمته، فكان الثناء بذلك أَبْلَغَ وَأَعْظَمَ على القراءة المتواترة.

٣- ما نقله ابن جَنِّي عن أبي عبيدة (ت ٢٠٩ هـ)^(٢) هو بِضِدِّ ما قاله ابن جَنِّي؛ إذ قَيَّدَ أبو عبيدة الخروجَ المذكورَ بِطُولِ الكلام، والكلامُ هنا ليس فيه طولٌ حتى

(١) ابن جَنِّي، "المختصَّب"، ٢: ١٩٨.

(٢) هذا الكلام غير موجود في (بجاز القرآن) الذي بأيدينا؛ فلعله ذكره في كتابٍ آخر له، أو مما نُقِلَ عنه مشافهةً.

يُحتاج فيه إلى الخروج الذي ذكره أبو عبيدة.

٤- لو سُلِّمَ بأنَّ الكلام فيه طولٌ فلا يُسَلَّمُ أنَّ الكلام واحدٌ، أو كجملَةٍ واحدةٍ على ما قاله ابنُ جَنِّي؛ إذْ حصل الخروج بالانتقال من (فاطر) إلى (جاعل)، وبينهما فروقٌ لا تحفى على المتأمل، فحصل بهذا خروجٌ تحضُّلُ به النكتة التي يَرْمِي إليها ابنُ جَنِّي، دون الحاجة إلى شواذِّ القراءات.

٥- يربط هذا الموضوع بالتأصيل العلمي للموقف العام لابن ابن جَنِّي؛ من حيث اشتراطُ الرواية، وصحةُ النَّقل عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنَّ (حُلَيْدَ بْنَ نَشِيطٍ) لا يُعْرَفُ مَنْ هُوَ، وليست له ترجمةٌ في أيِّ كتابٍ من كُتُبِ التراجم: لا القراء، ولا المحدثين، ولا النحويين!! فضلاً عن أن يكونَ لهذه القراءة سندٌ يَنْمِيها إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والخلاصة التي يتوصل إليها أنَّ القراءة المتواترة في هذا الموضوع هي البليغة، وليست الشواذُّ.

الفرع الرابع: ترجيح ابن جَنِّي القراءة الشاذة استناداً إلى معنى المبني للمفعول.

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، فُرِي: (أو أَلْقَى السَّمْعَ).

قال ابن جَنِّي: "أي: أَلْقَى منه، وهذا كأنه أندى معنى إلى النفس من القراءة العامة؛ وذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ معناه: أَلْقَى سمعه نحو كتابِ الله تعالى وهو شهيدٌ، أي: قلبه حاضرٌ معه، ليس غرضه أن يُصْنِعِي كما أُمِرَ بالإصغاء نحو القرآن، ولا يجعل قلبه إليه، إلا أنَّ ظاهر الأمر وأكثره أن إذا أَلْقَى سمعه أيضاً فقلبه أيضاً نحوه ومعه. وهذه القراءة المنفردة كأنها أشدُّ تشابه لفظاً؛ لأن ظاهرها أنَّ قلبه أَلْقَى إليه، وليس في اللفظ أنه هو ألقاه، فاتَّصَلَ بعضٌ ببعض، فكأنَّه أَلْقَى سمعه إليه وقلبه، حتى كأنَّ مُلقِيَّ غيره أَلْقَى سمعه إلى القرآن. وليس عجيباً أن يُقال: إنَّ قلبه عند ذلك معه؛ لأنه إذا كان هو الذي ألقاه نحوه فالعُرفُ أن يكون قلبه معه،

وهو شاهد لا غائب" (١).

معنى كلامه رحمه الله: أنَّ القراءة المتواترة تدلُّ على أنَّ الذي يَعْتَبَرُ بالمواعظ هو من سَمِعَهَا دون نية الإصغاء، وقلبه حاضرٌ فيساعده على الاعتبار. ولكن كيف يَعْتَبَرُ مَنْ لم يُلقِ جميعَ سمعه وذهنه وقلبه بقوةٍ إلى الموعظة كأنَّه لا يصغي إلى شيءٍ آخر؟ فالذي يَعْتَبَرُ من الموعظة هو الذي يفعلُ هذه الأمور. وهذا ما بيَّنته القراءة الشاذة بالبناء للمفعول (أو أُلْقِيَ السَّمْعُ)؛ فصار (السَّمْعُ) نائب فاعل بدل أن يكون مفعولاً به فضلاً؛ فزاد الاهتمام به، فهو يستمع بإصغاء. كما أنَّ المعنى يكون كأنَّ هناك شخصاً فيه تلك الصفات المعينة على الاعتبار، يُلقِي السَّمْعَ إلقاءً لمن يُريد الاعتبار، فازداد الإصغاء قُوَّةً، وازداد حضور القلب؛ فاعتبر بالقرآن والمواعظ. وبذلك تكون القراءة الشاذة أقرب إلى القلب من المتواترة.

المناقشة والترجيح:

١- إنَّ قول الله تعالى: ﴿أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ﴾ كناية عن الاستماع، لا مجرد السَّمْع، وليس كما قال رحمه الله مِنْ أَنَّهُ ليس غَرَضُهُ أَنْ يصغي؛ فَإِنَّ الله تعالى أخبر بأنَّه أَلْقَى السَّمْعَ، ولم يقل: إِنَّهُ سَمِعَ فقط، فكأنَّه يرمي بشيءٍ ثَقِيلٍ من عُلُوٍّ إلى سُفْلٍ (٢)؛ فهو يستمع بإصغاءٍ شديدٍ.

٢- يدلُّ على أنَّ إلقاء السمع مِنْ نَفْسِهِ هو غاية الاستماع قولُ الله تعالى: ﴿يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٣] (٣)؛ فالشياطينُ ثُلُقِي السَّمْعَ ولا يُلقِي سمعها، أي: تسترق السَّمْعَ من السماء بأشد ما تستطيع؛ ثُلُقِيهِ إلى كُلِّ أفاكٍ أثيم، وفي هذا غاية الاستماع والإصغاء.

(١) ابن جني، "المحتسب"، ٢: ٢٨٥.

(٢) الرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢٨: ١٥٠؛ والبقاعي، "نظم الدرر"، ٧: ٢٦٤.

(٣) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٥: ١٦٨؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٩: ٥٤١.

٣- لَوْ سُلِّمَ بقوله مِنْ أَنَّ غرضه ليس الإصغاء، فتبقى القراءة المتواترة أبلغ؛ إذ إنَّ المعنى يصير للترتيب من الأدنى إلى الأعلى، وبيان ذلك: أَنَّ الاعتبار يكون حاصلًا لِمَنْ كان له قلبٌ كيفما كان قلبه وإنَّ لَمْ يكن شديد الحضور؛ فالموعظة واضحة ظاهرة، فإنَّ لم يعتبر فيحصل الاعتبار عند مجرد فتح الأذن وإنَّ كان دون اجتهداد، وقلبه حاضرٌ معه^(١). وهذا معنى حسنٌ.

٤- على الافتراض السابق نفسه يكون مَنْ لديه أدنى سَمْعٍ وأدنى حضور قلبٍ متأثرًا بالموعظة؛ إذ إنَّها تخلع القلوب مِنْ عظمتها وشدة تأثيرها، وهذا يتناسب مع سياق الآيات السابقة عن الموت ويوم القيامة والجنة والنار.

٥- إنَّ الذي يُلقِي سمعه ليس كالذي يُلقَى سمعه؛ فالأول يدلُّ على أنه هو الفاعلُ المُريد للحقِّ، الطالبُ له، وبمجرد هذه الإرادة وهذه النية فإنَّ الله تعالى سيعينه على الاعتبار والانتعاض، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

الفرع الخامس: ترجيح ابن جني القراءة الشاذة دفعًا لتوهم معنى غير

مراد.

قال تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فُرى: (مَنْ أَسَاءَ).

قال ابن جني: "هذه القراءة أشدُّ إفصاحًا بالعدل من القراءة الفاشية التي هي: ﴿مَنْ أَشَاءَ﴾؛ لأنَّ العذاب في القراءة الشاذة مذكورٌ علَّةُ الاستحقاق له؛ وهو الإساءة، والقراءة الفاشية لا يُتناول من ظاهرها علَّةُ إصابة العذاب له، وأنَّ ذلك لشيءٍ يرجع إلى الإنسان، وإنَّ كُنَّا قد أحطنا علمًا بأنَّ الله تعالى لا يظلم عباده، وأنَّه لا يعذب أحدًا منهم إلا بما جناه واجترأه على نفسه، إلا أنَّنا لم نعلم ذلك من هذه

(١) الرازي، "مفاتيح الغيب"، ٢٨: ١٥١.

الآية؛ بل من أماكن غيرها. وظاهر قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسَاءَ﴾ بالشين مُعْجَمَةً رُبَّمَا أَوْهَمَ مَنْ يَضَعُفُ نَظْرُهُ مِنَ الْمُخَالِفِينَ أَنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، أَسَاءَ أَوْ لَمْ يُسِئْ. نعوذ بالله مَنْ اعتقادٍ ما هذه سبيلُهُ، وهو حسبنَا وولِينَا^(١).

فكلام ابن جني هنا يقوم على أَنَّ القراءة الشاذة «من أساء»؛ أي من فعل فعلاً سَيِّئًا هي أَصْرَحُ وَأَوْضَحُ في الدلالة على العدل من القراءة المتواترة «من أساء». ثم صرح ابن جني بمراده في ذلك؛ وَأَنَّ قراءة «من أساء» ليس فيها تنصيصٌ على العلة؛ بخلاف قراءة «من أساء»؛ ففيها تنصيص على علة إصَابَةِ العذاب.

المناقشة والترحيح:

١- إِنَّ عَدَلَ اللَّهِ تَعَالَى مُوَضَّحٌ فِي الْآيَةِ نَفْسِهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُصِيبُ بِهِ﴾؛ فالتعبيرُ بِالْإِصَابَةِ دُونَ التَّعْذِيبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَذَابَ عِنْدَمَا يَقَعُ فَلَيْتَمَّا يَقَعُ بِقَصْدِ شَخْصٍ بَعِيْنِهِ؛ بِسَبَبِ جَنَايَةٍ ارْتَكَبَهَا^(٢).

٢- إِنَّ التَّعْبِيرَ ب (من أساء) فِيهِ إِيهَامٌ بِشَيْءٍ أَعْظَمَ مِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي؛ فَهُوَ يُوْهِمُ مَسْأَلَةَ إِنْفَازِ الْوَعِيدِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ^(٣)، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَاجِبٌ عَلَيْهِ إِيقَاعُ الْعَذَابِ عَلَى الْمُسِيءِ، وَفِي هَذَا سُوءُ آدَبٍ مَعَهُ جَلٌّ وَعَلَا.

٣- إِنَّ الْأَمْرَ عَكْسُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي؛ فَتَعْلِيقُ الْعَذَابِ بِالْمَشِئَةِ دُونَ الْإِسَاءَةِ فِيهِ تَمَامٌ عَدْلٍ، وَزِيَادَةٌ فَضْلٍ؛ إِذْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمَغْفِرَةَ جَائِزَةٌ عَقْلًا وَلَوْ لِلْمُسِيءِ الَّذِي لَمْ يُتَّبَعْ^(٤)،

(١) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٢٦١.

(٢) ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (صوب)؛ ونخبة من العلماء بالشارقة، "موسوعة التفسير البلاغي"، ١٤: ٦٥٨.

(٣) ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ٢: ٤٦١.

(٤) عبد الكريم بن هوازن القشيري، "لطائف الإشارات". تحقيق إبراهيم البسيوني، (ط٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١: ٥٧٦.

وبخاصة أنَّ (من) في (من أشاء) مُوَعَلَّةٌ في الإبهام، فقد ينال المغفرة المحسن أو المُسيء. ٤- إنَّ التعليق بالمشيئة إشارةٌ إلى قُرب المسامحة والعفو؛ لأنَّ مشيئة الله تعالى أقرب إلى العفو، ورحمته سبقت غضبه (١).

المبحث الثاني: الأسس التي بنى عليها ابن جني ترجيحاته للقراءة الشاذة

وتقييمها

يختص هذا المبحث باستخلاص القواعد والأسس التي بنى عليها ابن جني ترجيحه للقراءة الشاذة، وتقييم مسلكه في ذلك، وَيَجْدُرُ التَّنْبِيهُ إلى أنَّ الكلام هنا يتعلق فقط بترجيحه القراءة الشاذة على المتواترة، لا بيان منهجه الكامل في كتابه. فمن خلال المبحث السابق يَظْهَرُ أنَّ الأسس التي اعتمد عليها رحمه الله ستة:

- ١- الاستحسان البحت.
- ٢- التَّمَحُّلُ والتَّكَلُّف.
- ٣- قُوَّةُ المعنى وتأثيره.
- ٤- تقديم القياس على كثرة الاستعمال.
- ٥- اعتمادُ قواعدٍ عامةٍ وعدم مخالفتها.
- ٦- عَزْلُ الآية عن سياقها.

المطلب الأول: الاستحسان البحت

يَتَبَيَّنُ ترجيحَاتُ ابن جني، واستِحْسَانُهُ لقراءةً شاذَّةً يَظْهَرُ جلياً أَنَّهُ يُقَدِّمُ الاستحسانَ والميلَ النفسيَّ والحِسَّ على ما يعارضه، وهذا ليس تَقَوُّلاً عليه رحمه الله؛ بل هو تصريحُهُ نفسه؛ إِذْ قَالَ: "وإذا وقع التحاكم إلى بديهة الحِسِّ فَقَدْ سَقَطَتْ كُلُّهُ إِتْعَابِ النَّفْسِ" (٢). نعم، قد رزقه الله تعالى ذهنًا وفأداً، وعبقريَّةً فذةً، وقد وصل إلى

(١) نخبه من العلماء بالشارقة، "موسوعة التفسير البلاغي"، ١٤: ٦٦٠.

(٢) ابن جني، "المحتسب"، ١: ٦٢.

درجة من العلم ما يأذن له بالاجتهاد، وذلك يظهر جلياً في كلامه، إلا أن ذلك لا يعني الترجيح ركوناً إلى راحة النفس لوجه ما.

ويظهر ضعفُ هذا المسلك جلياً في الآتي:

١- إهمال بعض القواعد التي لا تخفى على مثله، وعدم استحضارها. كقاعدة (نفي الأعم يستلزم نفي الأخص)، وذلك عند الكلام على ﴿تَنَسَّوْا﴾، و﴿مُتَجَانِفٍ﴾، و﴿يَذَرُسُونَهَا﴾. وكالمشكلة، وذلك عند الكلام على ﴿أَوْفِ بِعَهْدِكُمْ﴾، و﴿يُرْأَوْنَ﴾، و﴿فَوْسَطْنَ﴾، و﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾. ومثل كون (من) مَوْغِلَةً في الإبهام، وذلك عند الكلام على ﴿مَنْ أَشَاءَ﴾.

٢- التغافل عن الآيات الكثيرة المخالفة للقراءة الشاذة؛ لئلا تكون حُجَّة في الاستدلال عليها. كما تغافل عن الآيات التي فيها ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾؛ لنصرة قراءة (تناسوا) الشاذة.

٣- تداخل الأقوال وعدم إطرادها. وذلك عند ترجيحه أن (تناسوا) للتغافل والتظاهر، ثم استدلاله على حُسْنِهَا بأن (تفاعل) تليق بالجماعة مُوَحِّياً بأنها للمشاركة؛ فالتبس الأمر عليه وأدخل معنى المشاركة في معنى التظاهر. وكاعتماده قاعدة (عدم التقدير أولى من التقدير) عند موضع ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، وموضع ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾، ثم تركها عند موضع ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، و﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾؛ استحساناً لهما.

٤- إهمال معانٍ محتملة من معاني حروف الزيادة، قد تكون أقوى من التي ذكرها، ولا يذكر حتى احتماليَّتها. كما في موضع ﴿يُرْأَوْنَ﴾، و﴿مُتَجَانِفٍ﴾، و﴿يَذَرُسُونَهَا﴾، و﴿يُبَشِّرُ﴾، و﴿تَفْسَحُوا﴾.

٥- تناقض الأقوال؛ فتارةً يخبر أن الدليل المطلوب من الكفار يحتاج أن يكون قوياً واضحاً صريحاً، يجب لفهمه كثرة الدراسة؛ ليتناسب ذلك مع (يذرسونها). وتارةً أخرى يخبر بأن المطلوب أدنى دليل وأقله وإن كان حكاية شاذة؛ ليتناسب ذلك مع (أثرة).

المطلب الثاني: التَّمَعُّلُ والتَّكَلُّفُ

أَخَذَ ابْنُ جَنِّي رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ عَهْدًا فِي مَقْدَمِهِ أَنْ يَنْصَرَ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ، وَأَنْ يَدْفَعَ عَنْهَا أَيَّ شَائِبَةٍ تُكَدِّرُهَا، وَأَنْكَرَ تَسْمِيَتَهَا بِالشَّاذَّةِ تَمْهِيدًا لِلذَّكَاءِ؛ مَا جَعَلَهُ هُوَ اللَّغْوِيُّ الْعَبْقَرِيُّ الشَّدِيدُ فِي قَوَاعِدِهِ، يَتَنَازَلُ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَقُولُهُ فِي كِتَابِهِ، فِي سَبِيلِ نُصْرَةِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَذْكُرُ قِرَاءَةَ شَاذَّةً رَكِيكَةً يَعْتَرِفُ هُوَ نَفْسُهُ بِرُكَاكَتِهَا، ثُمَّ يَحَاوِلُ تَبْرِيرَهَا بِأَيِّ وَسِيلَةٍ دَفَاعًا عَنْهَا، وَهَذَا كَثِيرٌ جَدًّا فِي كِتَابِهِ، إِلَّا أَنَّ الْمَوْضُوعَ هُنَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْجِيحَاتِهِ فَقَطْ دُونَ غَيْرِهَا؛ فَيُكْتَفَى بِذَلِكَ، فَيُلْحَظُ أَنَّهُ يَتَكَلَّفُ تَكَلُّفًا شَدِيدًا لِيُثَبِّتَ صَحَّةَ الشَّوَادِ. وَفِيمَا يَلِي أَمْثَلَةٌ تُؤَيِّدُ هَذَا الْكَلَامَ:

١-عندما تَكَلَّمَ عَلَى (تَنَاسَا)، جَعَلَ يَذْكُرُ كَلَامًا طَوِيلًا يَتَكَلَّفُ فِيهِ تَأْوِيلَ النِّسْيَانِ، وَكَانَ بِإِمْكَانِهِ الْإِخْتِصَارَ بِحَمْلِ النِّسْيَانِ عَلَى الْمَعْنَى الظَّاهِرِ مِنْهُ؛ وَهُوَ التَّرْكَ.
٢-فِي مَعْرُضِ كَلَامِهِ عَلَى (يَهْبُطُ)، وَ (فَاجُئُحْ)، وَ (نَحْشِرْهُمْ)، ذَكَرَ قَوَاعِدَ صَرْفِيَّةً لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، ثُمَّ هُوَ نَفْسُهُ قَالَ إِنَّ الْقَاعِدَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا مُتَدَاخِلَةٌ، وَيَجُوزُ فِيهَا الْوُجْهَانِ، مَعَ أَنَّ السَّمَاعَ وَالْقِيَاسَ لَيْسَ فِي صِفِّهِ، وَلَكِنَّهُ ظَلَّ مُصِرًّا عَلَى قَوْلِهِ. وَالْكَلامَ عَلَى (الْأَشْرُ) شَبِيهَ بِهَا.

٣-عند قول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، رَجَّحَ قِرَاءَةَ الرِّفْعِ حَسَبَ قَوَاعِدِ الْأَسْمِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ، ثُمَّ هُوَ نَفْسُهُ خَالَفَ الْقَاعِدَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا عِنْدَمَا خَاضَ فِي ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾؛ بِمَهْدَفِ تَرْجِيحِهَا، وَكَانَ مَخْرَجُهَا فِيهَا أَنَّ عَدَمَ التَّقْدِيرِ أَوَّلَى، وَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَالَفَ قَاعِدَتَهُ الْأَخِيرَةَ عِنْدَ ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، وَ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾. فَتَمَحُّلُهُ فِيهَا لِإِرْجَاحِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ وَاضِحٌ.

٤-لَمَّا ذَكَرَ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ (فَطَرَ السَّمَاوَاتِ)، اسْتَدَلَّ بِكَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ كَلَامَ أَبِي عُبَيْدَةَ يَرِجُّخُ خِلَافَ مَا يَرِيدُ، وَلَكِنَّهُ أَبْقَاهُ لِاحْتِمَالِ أَدْنَى شَبِيهَةٍ دَلِيلَ عَلَى مَا يَرِيدُ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا.

٥-فِي قِرَاءَةِ ﴿مَنْ أَشَاءَ﴾ جَعَلَ يَذْكُرُ مُؤَدَّاهَا الَّذِي يَخَالَفُ عَدْلَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَتَكَلَّفُ ذَاكَ الْمَعْنَى؛ لِإِرْجَاحِ قِرَاءَةِ (مَنْ أَسَاءَ)، تَارِكًا وَرَاءَهُ مَسْأَلَةَ أَعْظَمَ مِنَ الَّتِي

ذكرها؛ وهي إنفاذ الوعيد على القراءة الشاذة.

ومما يؤخذ على ابن جني في هذا المسلك:

١- هذا المسلك فيه غدولٌ عن الحيادية والموضوعية التي يجب على الباحث أو الكاتب الدخول بها؛ مما يجعله يجيء بالنتيجة المسبقة قبل الخوض في مناقشته، ومن ثمَّ إحضار كلِّ ما هبَّ ودبَّ من الأدلة ليثبت كلامه.

٢- إنَّ التكلفَ في إثبات قراءة ما، لا يتناسب وعظمة كلام الله تعالى؛ إذ إنَّ النَّظْمَ القرآنيَّ بليغٌ سهلٌ مُعْجَزٌ دون كُلفَةٍ أو تكلفٍ، ومحاولة التمحلُّ كما فعلَ رحمه الله فيها تقليل -غير مقصود- من شأن الكلام الجليل الذي تحدَّى به الله تعالى الإنسَ والجنَّ جميعاً.

٣- إنَّ منهج العلماء أنْ يأتوا بأقوى الأدلة لإثبات الحق، وترجيح قراءة شاذةٍ دون دليل أو حتى شبهة دليل، يخالف لمنهج العلماء.

٤- إنَّ هذا الطريق الشائب يجعل بعضهم يرمي ابن جني رحمه الله بالاعتزال كما مرَّ في مسألة إنفاذ الوعيد، والظاهر أنَّه ليس كذلك، إلَّا أنَّ تكلفَ الدليل بأقصى جهدٍ قد يُدخله في متاهاتٍ تجعل بعضهم يتكلم في عقيدته وأفكاره.

المطلب الثالث: قوَّة المعنى وتأثيره

يميل ابن جني إلى ترجيح القراءة الشاذة بوجود معنى يزيد الكلمة قوَّةً وتأثيراً، ويظهر ذلك في أمرين:

١- ترجيحه لمعنى التكثر والقوة من معاني حروف الزيادة، حيث ورد هذا الاحتمال. كما في (أَوْفٍ)، و (يُرْوُون)، و (فوسطن)، و (متجئف)، و (يدرسونها).

٢- تعبيره بألفاظ فيها إلماخٌ إلى زيادة تأثير القراءة الشاذة، كقوله: "أَذْهَبُ في الدَّم"، أو "أَذْهَبُ في معنى الثناء"، أو "أؤكد في معناه"، عند كلامه على (أَفْحَسَبُ الذين كفروا)، و (فطر السماوات)، و (والأرحام).

وما ذهب إليه رحمه الله غير لازم؛ للسببَيْن الآتيَيْن:

١- أنَّ القوَّة والتكثر وإن كانا مُرادَيْن في بعض المواضع، فإنَّ غيرها من المواضع لا يعطي المعنى الكامل والبلاغة التامة إلا بعدم وجود معنى التكثر فيه، وقد سبق

بيان ذلك في موضعه.

٢- أن السياق قد لا يُراد به المبالغة في الذم أو تأكيد معنى الكلمة؛ بل يتَّجه إلى معنى آخر أبلغ من ذلك. أو أن هذه المعاني قد لا تتأتَّى بمعنى التكثير؛ بل بقرينة أخرى. كما مرَّ في تلك المواضع.

المطلب الرابع: تقديم القياس على كثرة الاستعمال

الناظر في كتب ابن جني يجدُه مؤلِّعاً بمسألة القياس، وهو مَنْ قال: "مسألة واحدة من القياس، أنْبَلُ وأَنْبَهُ من كتاب لغة" (١). ومسيره على هذا الأساس جَعَلَهُ كثيراً ما يُرَجِّح القراءة الشاذَّة على المتواترة؛ لمخالفة الأخيرة القياس؛ بل لشذوذها السَّماعيِّ، وأحياناً القياسيِّ، وهذا هو مذهبه؛ إذ إنَّه يُقدِّم القياس على الشاذِّ في الاستعمال (٢). ولكنَّ مذهبه هذا مُطَرَّد عند شذوذ السَّماع، أو ضعف القياس، أمَّا عند كثرة الاستعمال، أو تساوي القياس، فمذهبه مجانبٌ للصواب. كما فعل في موضع (يهبط)، و (نخشروهم)، و (فاجئح)، و (الأشُر).

والترجيح بالقياس غير ملزم؛ للأسباب الآتية:

- ١- أنَّ القياس قد يكون موافقاً للقراءتين: المتواترة والشاذَّة، إلا أنه لا يذكر موافقته للمتواترة؛ فيرجَّح الشاذَّة.
- ٢- أنَّ القياس ولو كان في الشاذَّة أقوى إلا أنَّ وجوده وهو قويٌّ ومدعومٌ بالسَّماع وكثرة الاستعمال يجعلُه مُرَجَّحاً للقراءة المتواترة.
- ٣- أنَّ القياس كثيراً ما يكون متردِّداً بين أمرين، ولا يمكن الترجيح بينهما إلا بالرجوع إلى السَّماع.
- ٤- أنَّ كثرة الاستعمال وسهولة اللفظ على اللسان، مع عدم مخالفة القياس

(١) ابن جني، "الخصائص"، ٢: ٩٠.

(٢) ابن جني، "الخصائص"، ١: ٩٨.

الصريح، موافقاً للمقصد الذي أنزلت القراءات القرآنية من أجله؛ إذ إنها جزء من الأحرف السبعة، وقد أنزلها الله تعالى تخفيفاً على الأمة.

المطلب الخامس: اعتماد قواعد عامة وعدم مخالفتها

مِمَّا يُرْجَح ابن جني القراءة الشاذة به: استعماله قاعدة عامة، دون النظر إلى ما يحيط بها من مُنْعَصَات تُضْعَف من الاستدلال بها في موضع بذاته. ومن ذلك: توجُّهه إلى ترجيح القراءة الشاذة حيثما صير بالكلمة من الفضلة إلى الركن. والحمل على الابتداء مُقَدَّم دائماً. وتعدد الجُمْل يُعْطِي زيادة في المعنى المراد كالثناء أو الذم أو التوكيد.

المناقشة والترجيح:

١- إنَّه ما مِنْ عَامٍّ إِلَّا وَقَدْ حُصِّ، وكلُّ قاعدة لها استثناء، فالحمل على الابتداء مثلاً قد يُخَالِف قاعدة أخرى مثل: (عدم التقدير أولى من التقدير). كما في موضع ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾، و﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾. أو قد يأتي الحمل على الابتداء بمعنى مختلف ليس فيه من البلاغة ما يحمله الاستثناء. كما في موضع ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾، و﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾، و﴿أَلْقَى السَّمْعَ﴾.

٢- إنَّ اعتماد قاعدة عامة فقط دون النظر إلى ما يحيطها، يُشْغِلُ عن البحث عن قرائن تخالفها وتقوي الوجه الآخر. سواء أكانت القرينة معنوية كما في موضع ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾، أم تركيبية كما في موضع ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

المطلب السادس: عزل الآية عن سياقها

وهذا مما برز واضحاً في مسلكه رحمه الله؛ إذ إنَّه ينظر إلى الكلمة وحدها، ويُحِلِّلها من جهة صرفية أو بلاغية، ويذكر ما فيها من المعاني والقوة، وما فيها من اللطائف، ويغفل عن سباقها ولحاقها، وأنَّ المعنى على القراءة المتواترة قد يكون أقوى يربطه مع الكلمات والآيات المحيطة بها. كما في موضع ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ

كَفَرُوا، وَأَوْ أَثَرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴿١٠﴾ وَالْأَرْحَامِ، ﴿١١﴾ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا، ﴿١٢﴾
وَأَلْقَى السَّمْعَ. ﴿١٣﴾

وضَعُفُ هذا المسلك واضح؛ فالقرآن الكريم كالجُزء الواحد، يترايط من جميع جهاته، والوحدة الموضوعية فيه تدلُّ على عظمته وإعجازه، حتَّى إِنَّ أسماء السور وموضوعاتها ترتبط بكلماتها ترايطاً وثيقاً. وإذا كانت كلمات السورة نفسها ترتبط بكلمات السور قبلها وبعدها، فكيف يُتجاهل ترايطها مع الكلمات المحيطة بها؟



الغاية

الحمد لله بذكره تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

في ختام هذا البحث هذا تسجيل لأبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان من خلال بحثهما، مع بعض التوصيات:

أولاً: نتائج البحث:

١- تسمية القراءات المخالفة لشروط المتواترة ب «الشاذة» أمرٌ معروفٌ من قَبْلِ ابنِ جِئِي، ولم يكن ابنِ جِئِي راضياً عن تلك التسمية.

٢- تضمن كتاب (المحتسب) واحداً وَعِشْرِينَ موضعاً نصَّ فيها ابنُ جِئِي صراحةً على تقديم القراءات الشاذة على المتواترة؛ وذلك بعدة ألفاظ؛ نحو: أبلغ، وأقيس... إلخ. وقد تَرَجَّحَ لدى الباحثين أَنَّ القراءات المتواترة هي التي أصابت مفصلَ البلاغة في جميع تلك المواضع.

٣- ترجيحُ القراءاتِ الشاذَّةِ المقطوعِ بشُدُوذِها مُنْذُ القُرُونِ الأوَّلِ على القراءاتِ المتواترة، أو جَعْلُها في رُتَبَتِها، يُعيدُ الاختلافَ والافتراقَ في الأحرفِ الذي وُيِّدَ في زَمَنِ عثمانَ رضي الله عنه، وفي ذلك خَطَرٌ عظيمٌ على الأُمَّةِ. وبخاصة في هذا الوقت الذي اجتمعت فيه قوى الشرِّ للظعن في دين الإسلام.

٤- اعتمد ابن جِئِي رحمه الله في ترجيحه للقراءة الشاذَّة على أُسُسٍ سِتَّةٍ؛ وهي: الاستحسان البَحْث، والتَّمَحُّل والتَّكْلُف، وقُوَّة المعنى وتأثيره، وتقديم القياس على كثرة الاستعمال، واعتمادُ قواعدٍ عامَّةٍ وعدم مخالفتها، وعَزْلُ الآية عن سياقها. وهي

أُسُسٌ غَيْرُ مُنْضَبِطَةٍ وَلَا مُنْصِفَةٍ.

٥- ركّز ابن جني كثيراً في ترجيحه للقراءات الشاذة على المتواترة على الأوزان الصرفية، ومعاني زيادات الأفعال، وبخاصة صيغة (فَعَّلَ)، وهي وإن كانت ذات أثر عظيم في المعنى إلا أن الاستغناء بها عن ما سواها يُعَدُّ حَلَلًا مَنَهَجِيًّا يُوقِعُ في الزَّلَلِ.

٦- المقياس اللُّغَوِيُّ لا يصلح لإثبات صحّة قراءة ولا لِنفيها، وَلَوْ كانتْ بلاغةً الكلام وَحَدَّها مُصَحِّحَةٌ لِكَوْنِهِ قُرْآنًا لَفُتِحَ بابُ طَعْنٍ في القُرْآنِ الكريمِ وقراءاته لا يُوصَدُّ.

٧- كَوْنُ بلاغةِ القراءةِ دليلاً على صِحَّتِها هُوَ كلامٌ هادِمْ للقراءاتِ الشَّاذَّةِ يَقْدِرُ ما هُوَ خادِمْ لها؛ إذ يقتضي هذا أن ما قُلْتُ بلاغته من القراءات، أَوْ عَرِي عَنْهَا فَهُوَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. والمنهج العلمي السديد يقتضي أن يُعتمد في تصحيح القراءات على الشروط الثلاثة المعروفة التي اعتمدها علماء القراءات رحمهم الله.

٨- عند الكلام على آيات القرآن الكريم وقراءاته يجب الإحاطة بجميع جوانبها؛ صرفاً ونحوً وبلاغةً وفقهاً وأصولاً وغيرها. وإهمال واحدٍ من هذه الجوانب يُؤدِّي إلى مجانبة الصواب.

٩- القرآن الكريم وقراءته حُجَّةٌ على اللُّغة؛ فلا يُتعامَلُ معها معاملَةُ العَرَضِ على اللُّغةِ سماعاً أو قياساً؛ بل هما الأساس في ذلك. وإِدْعاءُ مخالفتها لشيء منها قد يكون وهماً، أو جهلاً.

١٠- عَزَلُ الآياتِ عن سياقها سببٌ مِنْ أسبابِ الفهمِ السَّقِيمِ لُوجُوهُ قراءاتها المتواترة، الذي يُوهِمُ قِلَّةَ بلاغتها، ويُلجئُ إلى ترجيحِ قراءةٍ شاذَّةٍ عليها، مع ما بينهما من البونِ الواسعِ.

ثانياً: التوصيات:

١- عمل دراسةٍ شاملةٍ فاحصةٍ لموقف ابن جني من القراءات المتواترة والشاذة في كتابه (المحتسب)؛ لتبيّن ما يتفق من ذلك مع المقرّرات في علم القراءات وما يُخالفها.

٢- عَمَلُ مَزِيدٍ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الَّتِي تُثَبِّتُ أَنَّ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةَ مَهْمَا كَانَ فِيهَا مِنَ الْبَلَاغَةِ فَإِنَّهَا لَنْ تَكُونَ أَبْلَغَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْمَتَوَاتِرَةِ.



فهرس المصادر والمراجع

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. "معاني القرآن". تحقيق هدى محمود قراعة. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٠م).
- الأزهري، محمد بن أحمد. "معاني القراءات". (ط١، الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب في جامعة الملك سعود، ١٩٩١م).
- الأشموني، علي بن محمد. "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. "نزهة الألباء". تحقيق إبراهيم السامرائي. (ط٣، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٥م).
- إلكيا الهراسي، علي بن محمد. "أحكام القرآن". تحقيق موسى محمد علي وعزة عطية. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ).
- الآلوسي، محمود بن عبد الله. "روح المعاني". تحقيق علي عبد الباري عطية. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).
- البخاري، محمد بن إسماعيل. "الجامع المسند الصحيح". تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).
- بريك، محروس السيد. "الأبعاد الدلالية لأسلوب الاشتغال: دراسة تطبيقية في القرآن الكريم". مجلة العلوم العربية ٢١، (٢٠١١م): ١٧-٢٠.
- البقاعي، إبراهيم بن عمر. "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور". تحقيق عبد الرزاق غالب المهدي. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م).
- البيضاوي، عبد الله بن عمر. "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ).
- ابن التمجيد، مصطفى بن إبراهيم. "حاشيتا القونوي وابن التمجيد على

البيضاوي". تحقيق عبد الله محمود عمر. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

التنوشي، المفضل بن محمد. "تاريخ العلماء النحويين". تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو. (ط٢، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٢م).

الثعالبي، عبد الملك بن محمد. "يتيمة الدهر". تحقيق محمد مفيد قمحية. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م).

الثعلبي، أحمد بن محمد. "الكشف والبيان عن تفسير القرآن". تحقيق أبي محمد بن عاشور. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م).

ابن الجزري، محمد بن محمد. "النشر في القراءات العشر". تحقيق علي محمد الضباع. (القاهرة: المطبعة التجارية الكبرى).

الجندي، أحمد علم الدين. "دراسة حول ثلاثة مصطلحات في دراسة اللهجات". مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ٦، (١٩٨٣م).

ابن جني، عثمان بن جني. "الخصائص". (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ابن جني، عثمان بن جني. "المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات". تحقيق علي النجدي وآخرين. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "البحر المحيط في التفسير". تحقيق صدقي محمد جميل. (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان محمد، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م).

الحملادي، أحمد بن محمد. "شذا العرف في فن الصرف". تحقيق نصر الله عبد الرحمن، (الرياض: مكتبة الرشد).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ).

- ابن خلكان، أحمد بن محمد. "وفيات الأعيان". تحقيق إحسان عباس. (ط ١، بيروت: دار صادر، ١٩٠٠م).
- ابن دُرستَوَيْه، عبد الله بن جعفر. "تصحيح الفصيح وشرحه". تحقيق محمد بدوي المختون. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م).
- الداميني، محمد بن أبي بكر. "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد". تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدئ، (ط ١، ١٩٨٣م).
- الداميني. محمد بن أبي بكر. "شرح الدمايني على مغني اللبيب". تحقيق أحمد عزو عناية. (بيروت: مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، ١٤٢٨هـ).
- الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط. (ط ٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م).
- الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن. "شرح شافية ابن الحاجب". تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين. (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م).
- الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن". تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. (ط ١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م).
- الزنجشيري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط ٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).
- أبو زهرة، محمد بن أحمد. "زهرة التفاسير". (القاهرة: دار الفكر العربي).
- زين الدين الرازي، محمد بن أبي بكر. "مختار الصحاح". تحقيق يوسف الشيخ محمد، (ط ٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٩م).
- السرخسي، محمد بن أحمد. "أصول السرخسي". (بيروت: دار المعرفة).
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم". (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق أحمد محمد الخراط. (دمشق: دار القلم).

- سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبد السلام هارون. (ط ٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي، (١٩٨٨م).
- ابن سيده، علي بن إسماعيل. "المخصص". تحقيق خليل إبراهيم جفال. (ط ١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (١٩٩٦م).
- السيرافي، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي. (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، (٢٠٠٨م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "بغية الوعاة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (صيدا: المكتبة العصرية).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق فؤاد علي منصور. (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٩٩٨م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هندراوي، (مصر: المكتبة التوفيقية).
- ابن الشجري، هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري". تحقيق محمود محمد الطناحي، (ط ١)، القاهرة: مكتبة الخانجي، (١٩٩١م).
- الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد. "حاشية الشهاب على تفسير البضاوي". تحقيق عبد الرزاق المهدي، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٤١٧هـ).
- صاحب حماة، إسماعيل بن علي. "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق رياض بن حسن الخوام. (بيروت: المكتبة العصرية، (٢٠٠٠م).
- الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق أحمد محمد شاكر. (ط ١)، بيروت: مؤسسة الرسالة، (٢٠٠٠م).
- الطبي، الحسين بن عبد الله. "حاشية الطبي على الكشاف". تحقيق إياد محمد الغوج، (ط ١)، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، (٢٠١٣م).
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. "التحرير والتنوير". (تونس: الدار التونسية للنشر، (١٩٨٤م).

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله "التمهيد". تحقيق سليم محمد عامر ومحمد بشار عواد. (ط ١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٧م).
- ابن العربي، محمد بن عبد الله. "أحكام القرآن". (ط ٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م).
- ابن عرفة، محمد بن محمد. "تفسير ابن عرفة". تحقيق جلال الأسيوطي. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. "الممتع الكبير في التصريف". (ط ١، لبنان: مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).
- العطار، حسن بن محمد. "حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع". (بيروت: دار الكتب العلمية).
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب. "المحرر الوجيز". تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. "إعراب القراءات الشواذ". تحقيق عبد الحميد السيد عبد المجيد. (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث).
- أبو علي الفارسي، أحمد بن عبد الغفار. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. (ط ٢، بيروت: دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م).
- العمرى، أحمد بن يحيى. "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار". (ط ١، أبو ظبي: المجمع الثقافي، ١٤٢٣هـ).
- الفخر الرازي، محمد بن عمر. "مفاتيح الغيب". (ط ٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).
- الفراء، يحيى بن زياد. "كتاب فيه لغات القرآن". تصحيح جابر بن عبد الله السريع، (١٤٣٥هـ).
- الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق محمد علي النجار وآخرين. (ط ١، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة).

- الفيزوآبادي، محمد بن يعقوب. "البلغة". (ط ١، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م).
- الفيومي، أحمد بن محمد. "المصباح المنير". (بيروت: المكتبة العلمية).
- القاسمي، محمد جمال الدين محمد. "محاسن التأويل". تحقيق محمد باسل عيون السود. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).
- القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. (ط ٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤م).
- القزويني، محمد بن سعد الدين الخطيب. "الإيضاح في علوم البلاغة". (ط ٤، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٨م).
- القشيري، عبد الكريم بن هوازن. "لطائف الإشارات". تحقيق إبراهيم البسيوني، (ط ٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- القفطي، علي بن يوسف. "إنباه الرواة". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط ١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م).
- ابن القوطية، محمد بن عمر. "كتاب الأفعال". تحقيق علي فودة. (ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٣م).
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. "البداية والنهاية". تحقيق علي شيري. (ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م).
- ابن ماكولا، علي بن هبة الله. "الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. (ط ١، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م).
- مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. "المسند الصحيح المختصر". تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
- مكي، مكي بن أبي طالب القيسي. "مشكل إعراب القرآن". تحقيق حاتم

- الضامن. (ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
- المنتجب الهمداني، المنتجب بن أبي عز. "الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد". (ط ١، المدينة المنورة: دار الزمان، ٢٠٠٦م).
- ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).
- المهدوي، أحمد بن عمار. "التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل". تحقيق محمد زياد شعبان، وفرح نصري شيخ البزورية. (ط ١، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م).
- النحاس، أحمد بن محمد. "إعراب القرآن". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
- نخبة من علماء مجمع القرآن الكريم بالشارقة، "موسوعة التفسير البلاغي". (ط ١، الشارقة: الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣م).
- النووي، يحيى بن شرف. "المجموع شرح المذهب". (بيروت: دار الفكر).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر).
- ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله. "معجم الأدباء". تحقيق إحسان عباس. (ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م).
- ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).

bibliography

al-Akhfash, Abū al-Ḥasan Sa'īd ibn ms'dh. "ma'ānī al-Qur'ān". taḥqīq Hudá Maḥmūd Qurrā'ah. (1st edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1990CE).

al-Azhari, Muḥammad ibn Aḥmad. "ma'ānī al-qirā'āt". (1st edition , al-Riyād: Markaz al-Buḥūth fī Kullīyat al-Ādāb fī Jāmi'at al-Malik Sa'ūd, 1991CE).

al-Ashmūnī, 'Alī ibn Muḥammad. "sharḥ al-Ushmūnī 'alá Alfīyat Ibn Mālik". (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1998CE).

al-Anbārī, 'Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. "Nuzhat al'Ibbā'". taḥqīq Ibrāhīm al-Sāmarrā'i. (3rd edition , al-Zarqā': Maktabat al-Manār, 1985CE).

Ilkyā alhrāsī, 'Alī ibn Muḥammad. "Aḥkām al-Qur'ān". taḥqīq Mūsá Muḥammad 'Alī w'zh 'Aṭīyah. (2nd edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1405AH).

al-Ālūsī, Maḥmūd ibn 'Abd Allāh. "Rūḥ al-ma'ānī". taḥqīq 'Alī 'Abd al-Bārī 'Aṭīyah. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1415AH).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā'il. "al-Jāmi' al-Musnad al-ṣaḥīḥ". taḥqīq Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir. (1st edition , Bayrūt: Dār Ṭawq al-najāh, 1422AH).

Burayk, Maḥrūs al-Sayyid. "al-ab'ād al-dalālīyah li-uslūb al-ishtighāl: dirāsah taṭbīqīyah fī al-Qur'ān al-Karīm". Majallat al-'Ulūm al-'Arabīyah 21, (2011CE).

al-Biqā'i, Ibrāhīm ibn 'Umar. "nazm al-Durar fī tanāsub al-āyāt wa-al-suwar". taḥqīq 'Abd al-Razzāq Ghālib al-Mahdī. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1995CE).

al-Bayḍāwī, 'Abd Allāh ibn 'Umar. "Anwār al-tanzīl wa-asrār al-ta'wīl". taḥqīq Muḥammad 'Abd al-Raḥmān al-Mar'ashlī. (1st edition , Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1418AH).

Ibn altmjyd, Muṣṭafá ibn Ibrāhīm. "ḥāshiyatā al-Qūnawī wa-Ibn altmjyd 'alá al-Bayḍāwī". taḥqīq 'Abd Allāh Maḥmūd 'Umar. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1422h-2001CE).

al-Tanūkhī, al-Mufaḍḍal ibn Muḥammad. "Tārīkh al-'ulamā'

al-naḥwīyīn". taḥqīq 'Abd al-Fattāḥ Muḥammad al-Hulw. (2nd edition , al-Qāhirah: Hajar lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, 1992CE).

al-Tha'ālibī, 'Abd al-Malik ibn Muḥammad. "Yatīmat al-dahr". taḥqīq Muḥammad Mufīd qamḥīyah. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyah, 1983CE).

al-Tha'labī, Aḥmad ibn Muḥammad. "al-kashf wa-al-bayān 'an tafsīr al-Qur'ān". taḥqīq Abī Muḥammad ibn 'Āshūr. (1st edition , Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, 2002CE).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad. "al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʿashr". taḥqīq 'Alī Muḥammad al-Ḍabbā'. (al-Qāhirah: al-Maṭba'ah al-Tijārīyah al-Kubrā).

al-Jundī, Aḥmad 'ilm al-Dīn. "dirāsah ḥawla thalāthat muṣṭalahāt fī dirāsah al-Lahajāt". Majallat al-Baḥth al-ʿIlmī wa-al-Turāth al-Islāmī 6, (1983CE).

Ibn Jinnī, 'Uthmān ibn Jinnī. "al-Khaṣā'is". (4th edition, al-Qāhirah: al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb).

Ibn Jinnī. 'Uthmān ibn Jinnī. "almḥṣab fī Tabyīn Wujūh shawādh al-qirā'āt". taḥqīq 'Alī al-Najdī wa-ākharīn. (al-Qāhirah: al-Majlis al-A'lā lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1994CE).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr". taḥqīq Ṣidqī Muḥammad Jamīl. (Bayrūt: Dār al-Fikr, 1420AH).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʿArab". taḥqīq Rajab 'Uthmān Muḥammad, (1st edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1998CE).

al-Ḥamalāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Shadhā al-ʿurf fī Fann al-ṣarf". taḥqīq Naṣr Allāh 'Abd al-Raḥmān, (al-Riyāḍ: Maktabat al-Rushd).

al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn 'Alī. "Tārīkh Baghdād". taḥqīq Muṣṭafā 'Abd al-Qādir 'Aṭā. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyah, 1417AH).

Ibn Khallikān, Aḥmad ibn Muḥammad. "wafayāt al-a'yān". taḥqīq Iḥsān 'Abbās. (1st edition , Bayrūt: Dār Ṣādir, 1900CE).

Ibn durustawayh, 'Abd Allāh ibn Ja'far. "taṣḥīḥ al-faṣīḥ wa-sharāḥahu". taḥqīq Muḥammad Badawī al-Makhtūn. (al-Qāhirah: al-Majlis al-A'lā lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1998CE).

al-Damāmīnī, Muḥammad ibn Abī Bakr. "ta'liq al-farā'id 'alā Tas'hīl al-Fawā'id". taḥqīq Muḥammad ibn 'Abd al-Raḥmān al-Mufaddā, (1st edition , 1983CE).

al-Damāmīnī. Muḥammad ibn Abī Bakr. "sharḥ al-Damāmīnī 'alā Mughnī al-labīb". taḥqīq Aḥmad 'zzw 'Ināyat. (Bayrūt: Mu'assasat al-tārīkh al-'Arabī lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, 1428AH).

al-Dhababī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Siyar A'lām al-nubalā". taḥqīq majmū'ah bi-ishrāf Shu'ayb al-Arnā'ūt. (3rd edition , Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah, 1985CE).

al-Raḍī al-Istrābādī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib". taḥqīq Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd wa-ākharīn. (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 1975CE).

al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-sirrī. "ma'ānī al-Qur'ān". taḥqīq 'Abd al-Jalīl 'Abduh Shalabī. (1st edition , Bayrūt: 'Ālam al-Kutub, 1988CE).

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Umar. "al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl". (3rd edition , Bayrūt: Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1407AH).

Abū Zahrah, Muḥammad ibn Aḥmad. "Zahrah al-tafāsīr". (al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-'Arabī).

Zayn al-Dīn al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr. "Mukhtār al-ṣiḥāḥ". taḥqīq Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, (t5, Bayrūt: al-Maktabah al-'Asrīyah, 1999CE).

al-Sarakhsī, Muḥammad ibn Aḥmad. "uṣūl al-Sarakhsī". (Bayrūt: Dār al-Ma'rifaAH).

Abū al-Sa'ūd, Muḥammad ibn Muḥammad al-Imādī. "Irshād al-'aql al-salīm ilā mazāyā al-Kitāb al-Karīm". (Bayrūt: Dār Ihya' al-Turāth al-'Arabī).

al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. "al-Durr al-maṣūn fī 'ulūm al-Kitāb al-maknūn". taḥqīq Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ. (Dimashq: Dār al-QalaCE).

Sībawayh, 'Amr ibn 'Uthmān. "al-Kitāb". taḥqīq 'Abd al-Salām Hārūn. (3rd edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1988CE).

Ibn sydh, 'Alī ibn Ismā'īl. "almkhṣṣ". taḥqīq Khalīl Ibrāhīm Jaffāl. (1st edition , Bayrūt: Dār Ihya' al-Turāth al-'Arabī, 1996CE).

al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn 'Abd Allāh. "sharḥ Kitāb Sībawayh". taḥqīq Aḥmad Ḥasan Mahdalī wa-'Alī Sayyid 'Alī. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 2008CE).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr.

"Bughyat al-wu'āh". taḥqīq Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (Ṣaydā: al-Maktabah al-'AṣriyyaAH).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Muz'hīr fī 'ulūm al-lughah wa-anwā'hā". taḥqīq Fu'ād 'Alī Maṣṣūr. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1998CE).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "Ham' al-hawāmi' fī sharḥ jam' al-jawāmi'". taḥqīq 'Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (Miṣr: al-Maktabah al-TawfiqiyyaAH).

Ibn al-Shajārī, Hibat Allāh ibn 'Alī. "Amālī Ibn al-Shajārī". taḥqīq Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, (1st edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1991CE).

al-Shihāb al-Khafājī, Aḥmad ibn Muḥammad. "Hāshiyat al-Shihāb 'alā tafsīr al-Bayḍāwī". taḥqīq 'Abd al-Razzāq al-Mahdī, (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1417AH).

ṣāhib Ḥamāh, Ismā'īl ibn 'Alī. "al-Kunnāsh fī Fannī al-naḥw wa-al-ṣarf". taḥqīq Riyād ibn Ḥasan al-Khawwām. (Bayrūt: al-Maktabah al-'Aṣriyyah, 2000CE).

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. "Jāmi' al-Bayān 'an Ta'wīl āy al-Qur'ān". taḥqīq Aḥmad Muḥammad Shākīr. (1st edition , Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah, 2000CE).

al-Ṭibī, al-Ḥusayn ibn 'Abd Allāh. "Hāshiyat al-Ṭibī 'alā al-Kashshāf". taḥqīq Iyād Muḥammad al-Ghawj, (1st edition , Jā'izat Dubayy al-Dawliyyah lil-Qur'ān al-Karīm, 2013CE).

Ibn 'Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad. "al-Taḥrīr wa-al-tanwīr". (Tūnis: al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, 1984CE).

Ibn 'Abd al-Barr, Yūsuf ibn 'Abd Allāh "al-Tamhīd". taḥqīq Salīm Muḥammad 'Āmir wa-Muḥammad Bashshār 'Awwād. (1st edition , Landan: Mu'assasat al-Furqān lil-Turāth al-Islāmī, 2017CE).

Ibn al-'Arabī, Muḥammad ibn 'Abd Allāh. "Aḥkām al-Qur'ān". (3rd edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2003CE).

Ibn 'Arafah, Muḥammad ibn Muḥammad. "tafsīr Ibn 'Arafah". taḥqīq Jalāl al-Asyūṭī. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2008CE).

Ibn 'Uṣṣūr, 'Alī ibn Mu'min. "al-mumti' al-kabīr fī al-taṣrīf". (1st edition , Lubnān: Maktabat Lubnān, 1996CE).

al-'Aṭṭār, Ḥasan ibn Muḥammad. "Hāshiyat al-'Aṭṭār 'alā

sharḥ al-Jalāl al-maḥallī 'alá jam' al-jawāmi". (Bayrūt: Dār al-Kutub al-'IlmīyahAH).

Ibn 'Aṭīyah, 'Abd al-Ḥaqq ibn Ghālib. "al-muḥarrir al-Wajīz". taḥqīq 'Abd al-Salām 'Abd al-Shāfi Muḥammad. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1422AH).

al-'Ukbarī, Abū al-Baqā 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn. "i'rāb al-qirā'āt al-shawādh". taḥqīq 'Abd al-Ḥamīd al-Sayyid 'Abd al-Majīd. (al-Qāhirah: al-Maktabah al-Azharīyah lil-TurātAH).

Abū 'Alī al-Fārisī, Aḥmad ibn 'Abd al-Ghaffār. "al-Ḥujjah lil-qurrā' al-sab'ah". taḥqīq Badr al-Dīn Qahwajī wa-Bashīr jwyjāty. (2nd edition , Bayrūt: Dār al-Ma'mūn lil-Turāth, 1993CE).

al-'Umarī, Aḥmad ibn Yaḥyá. "Masālik al-abṣār fī mamālik al-amṣār". (1st edition , Abū Zaby: al-Majma' al-Thaqāfi, 1423AH).

al-Fakhr al-Rāzī, Muḥammad ibn 'Umar. "Mafātīḥ al-ghayb". (3rd edition , Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1420AH).

al-Farrā', Yaḥyá ibn Ziyād. "Kitāb fīhi lughāt al-Qur'ān". taḥqīq Jābir ibn 'Abd Allāh al-Sarī', (1435AH).

al-Farrā', Yaḥyá ibn Ziyād. "ma'ānī al-Qur'ān". taḥqīq Muḥammad 'Alī al-Najjār wa-ākharīn. (1st edition , Miṣr: Dār al-Miṣrīyah lil-Ta'lif wa-al-TarjamaAH).

al-Firūzābādī, Muḥammad ibn Ya'qūb. "al-Bulghah". (1st edition , Dimashq: Dār Sa'd al-Dīn lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, 2000CE).

al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad. "al-Miṣbāḥ al-munīr". (Bayrūt: al-Maktabah al-'IlmīyahAH).

al-Qāsimī, Muḥammad Jamāl al-Dīn Muḥammad. "Maḥāsin al-ta'wīl". taḥqīq Muḥammad Bāsil 'Uyūn al-Sūd. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1418AH).

al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān". taḥqīq Aḥmad al-Baraddūnī wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish. (2nd edition , al-Qāhirah: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1964CE).

al-Qazwīnī, Muḥammad ibn Sa'd al-Dīn al-Khaṭīb. "al-Idāḥ fī 'ulūm al-balāghah". (ṭ4, Bayrūt: Dār Iḥyā' al-'Ulūm, 1998CE).

al-Qushayrī, 'Abd al-Karīm ibn Hawāzin. "Laṭā'if al-Ishārāt". taḥqīq Ibrāhīm al-Basyūnī, (3rd edition , al-Qāhirah: al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-'Āmmah lil-Kitāb).

al-Qifṭī, 'Alī ibn Yūsuf. "Inbāḥ al-ruwāḥ". taḥqīq Muḥammad

Abū al-Faḍl Ibrāhīm. (1st edition , al-Qāhirah: Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1982CE).

Ibn al-Qūṭīyah, Muḥammad ibn ‘Umar. "Kitāb al-af‘āl". taḥqīq ‘Alī Fawdah. (2nd edition , al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, 1993CE).

Ibn Kathīr, Ismā‘īl ibn ‘Umar. "al-Bidāyah wa-al-nihāyah". taḥqīq ‘Alī shyry. (1st edition , Bayrūt: Dār Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī, 1988CE).

Ibn Mākūlā, ‘Alī ibn Hibat Allāh. "al-Ikmāl fī Raf‘ al-irtiyāb ‘an al-Mu’talif wālmkhtlf". (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 1990CE).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. "sharḥ Tas’hīl al-Fawā’id". taḥqīq ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid wa-Muḥammad Badawī al-Makhtūn. (1st edition , al-Qāhirah: Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1990CE).

Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Nīsābūrī. "al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar". taḥqīq Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. (Bayrūt: Dār Ihya’ al-Turāth al-‘Arabī).

Makkī, Makkī ibn Abī Ṭālib al-Qaysī. "mushkil i’rāb al-Qur’ān". taḥqīq Ḥātim al-Dāmin. (2nd edition , Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah, 1405AH).

al-muntjab al-Hamadhānī, al-Muntajab ibn Abī ‘Izz. "al-Kitāb al-farīd fī i’rāb al-Qur’ān al-Majīd". (1st edition , al-Maḍīnah al-Munawwarah: Dār al-Zamān, 2006CE).

Ibn manzūr, Muḥammad ibn Mukarram. "Lisān al-‘Arab". (3rd edition , Bayrūt: Dār Ṣādir, 1414AH).

al-Mahdawī, Aḥmad ibn ‘Ammār. "al-taḥṣīl li-fawā’id Kitāb al-Tafṣīl al-Jāmi‘ li-‘Ulūm al-tanzīl". taḥqīq Muḥammad Ziyād Sha‘bān, wa-Farah Naṣrī Shaykh albwryh. (1st edition , Qaṭar: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu‘ūn al-Islāmīyah, 1435AH-2014CE).

al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. "i’rāb al-Qur’ān". (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyah, 1421AH).

nukhbah min ‘ulamā’ Majma‘ al-Qur’ān al-Karīm bi-al-Shāriqah. "Mawsū‘at al-tafsīr al-balāghī". (1st edition , al-Shāriqah: al-Imārāt al-‘Arabīyah al-Muttaḥidah, 2023CE).

al-Nawawī, Yaḥyá ibn Sharaf. "al-Majmū‘ sharḥ al-Muhadhdhab". (Bayrūt: Dār al-Fikr).

Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. "Awḍaḥ al-masālik ilā

Alfiyat Ibn Mālīk". taḥqīq Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Biqā'ī, (Bayrūt: Dār al-Fikr).

Yāqūt al-Ḥamawī, Yāqūt ibn 'Abd Allāh. "Mu'jam al-Udabā'". taḥqīq Iḥsān 'Abbās. (1st edition , Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1993CE).

Ibn Ya'īsh, Ya'īsh ibn 'Alī. "sharḥ al-Mufaṣṣal". (1st edition , Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyah, 2001CE).